متحف مجلس قيادة الثورة ١٩٥٢ التاريخ والمبني

د/ حمادة حسني احمد محمد- كلية السياحة والفنادق – جامعة قناة السويس

مقدمة

لم تكن ثورة يوليو حدثا عابرا في تاريخ مصر المعاصر ولكنها بكل المقايس أهم وأخطر أحداث التاريخ المصري في القرن العشرين وإذا كانت ثورة يوليو قد بدأت كمجرد انقلاب عسكري علي نظام الحكم فأنها سرعان ما تحولت بسياساتها الاقتصادية إلي نظام ثوري وقد واكب تبني هذه السياسات الاقتصادية عملية استبدال كاسحة للنخبة الحاكمة في مصر وأطاحت بها من مراكزها السياسية لمصلحة نخب جديدة من العسكريين ومعهم وبهم شهدت مصر كثيرا من الانتصارات والانكسارات. فتنظيم الضباط الأحرار الذي قام بحركته في ليلة٢٢ – ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، وفي الصباح كان قد سيطر على الحكومة ، وهو تنظيم وحيد عسكرى يتكون من بضع عشرات من الأعضاء ، وهم ومن جذبوهم إليهم من قرنائهم ؛ حركوا ما يتبعهم من وحدات عسكرية للاستيلاء على عدد من المواقع والمراكز التى تكفل الهيمنة على الجيش ، مع ضمان إعلام المواطنين بالحركة ومراقبة تحركات الملك ومراكز حكمه ؛ لشل الفاعلية إذا بدت احتمالات تحرك مضاد ، كانت خطة ذكية ومختصرة وشديدة الفاعلية ، ثم تقدموا بطلباتهم السياسية. والواقع أن الانعطافات الأربع الكبرى ، التى عرفتها مصر من بداية القرن التاسع عشر ، منها ثلاثة انعطافات قام بها ضباط من الجيش أو شاركوا فيها مشاركة فعالة وتتعلق بقيادة هذه الحركات ؛ وهى حركة محمد على فى ١٨٠٥ ، وحركة عرابى فى ١٨٨١ ، وحركة ٢٣ يوليه1952. وإن لم يختلف عن ذلك إلا ثورة ١٩١٩ ، بمراعاة أن الجيش المصرى بعد إعادة فتح السودان فى 1899 ظل مغيباً فى السودان بقيادة إنجليزية له حتى ١٩٢٤ ، فليس فى الأمر شذوذ ، إنما الأمر يتعلق بما فرضه قيام الضباط بالحركة السياسية من انعكاسات لعادات عملهم ، ونوع ثقافتهم وطبيعة علاقاتهم المؤسسية على أوضاع الدولة والمجتمع. ومن المحقق أن محاولة كتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليو بالذات هي من قبيل ركوب الصعب وهي أشبة بالخوض في بحر هائج مضطرب بالعواصف والأنواء بحثا عن حطام سفينة غارقة وإعادة تركيبها من جديد وربما يأتي يوم يتجرد فيه التاريخ من مؤثرات الأشخاص وتقلبات السياسة وحسابات المصالح حتي نري تاريخا يليق بنا من حيث المصداقية والأمانة ونزاهة الأحكام . وفي هذا السياق وحتي يأتي هذا اليوم تأتي هذه الدراسة كمحاولة لتسليط الضوء علي احد أهم الأماكن التي شهدت أخطر القرارات التي صدرت في تاريخ مصر الحديث والمعاصر مبني مجلس قيادة الثورة حيث اتخذه أعضاء مجلس قيادة الثورة مقرا لهم وشهدت غرفة الأربعين قرارات مهمة غيرت مجري التاريخ المصري خاصة في الفترة من (١٩٥٢-١٩٧١) سيسبق ذلك بالطبع تناول تنظيم الضباط الاحرار والذي اصبح له هيئة تاسيسية ولجنة قيادة واخيرا مجلس قيادة الثورة .

تنظيم الضباط الاحرار

ارسيت اللبنه الاولى لتنظيم الضابط الاحرار فى معسكر منقباد من مجموعة من صغار ضباط الجيش حديثى التخرج ، وقد ساهمت فى تجميع هؤلاء الضباط اسباب عارضه واخرى اساسيه ومن بين الاسباب العارضه العلاقات الشخصيه بينهم اما الاسباب الاساسيه فتجدها فى شعورهم بتناقضات المجتمع الذى ينتمون اليه سواء من حيث وجود الاحتلال يحكم مصر مما يجرح الكرامه الوطنيه لهؤلاء او من ارتباط القصر والاحزاب السياسيه المتصارعه اضافه الى الظلم الاجتماعى الصارخ الذى تعيشه الأغلبيه الساحقه من ابناء الشعب المصرى ، ونتيجه لهذه العوامل – الصداقه التى توطدت بين هؤلاء من جانب واجتماعهم على الشعور بالاستياء من الأوضاع التى كانت سائده فى مصر واستلهامهم لمثل عليا تلتقى حول هدف واحد واستمر الحوار بينهم حول الاوضاع المتردیه فى مصر بشكل عام ويأسهم من سياسات الحكومات المصريه المتعاقبه من جانب اخر ووضع ميثاق يسمى " ميثاق منقباد " تمثلت اهم بنوده فى تكاتفهم واخلاصهم على الدوام للصداقه التى تربط بينهم من اجل اعاده بناء الوطن متحررا من الاستعمار متخلصا من الفساد . ونلاحظ ان هؤلاء الضباط لم تسبق سنة تخرج أقدمهم عام ١٩٣٨ وغالبهم ممن أخرجتهم الكلية الحربية ممن دخلوها مع سياسة التوسع التي استنتها وزارة الوفد لتقوية الجيش بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ وبدأت هذه الدفعات أولي خطواتها في سلم العمل العسكري مع نشوب الحرب العامة الثانية في ١٩٣٩ وإذا كانت مصر لم تدخل هذه الحرب رسميا فقد ألزمتها معاهدة ١٩٣٦ بأن تقدم علي أرضها العديد من الخدمات المدنية والعسكرية للقوات البريطانية المحاربة (١) بدأت حركة الضباط كأي حركة سياسية وليدة وغير مسبوقة في الزمان المعاصر تنشأ من مجموعة متفرقة بأهداف عامة شائعة. وبالتدريج يبدأ التقارب والترابط بين هذه المجموعات لتكون من بعد – في صورتها المثلي – تيارا أو تنظيما واحدا ويجري هذا التطور من أشكال التجمع المحدودة والبسيطة إلي الجماعات الأوسع انتشارا والأشكال التنظيمية الأكثر تعقيدا ومع حركة النمو التنظيمي تتبلور الأهداف العملية ويتحدد الطابع التنظيمي العام وأساليب النشاط السياسي الملائمة للظروف المحدقة والإمكانيات العملية للقائمين بالأمر وتنفرز الخصائص المطلوبة في القائمين علي الحركة وبمعني آخر تتشكل المؤسسة السياسية التي تشكل وتشخص التيار السياسي.

وأول ما يتكشف في الحركة السياسية للضباط أنها لم تتعلق في بدايتها وفي نموها بأهداف سياسية أو اجتماعية جديدة ولا تميزت عن غيرها بما تتمايز به الحركات السياسية من أهداف وأساليب انما كانت سمتها الجوهرية المميزة تتعلق بأصل وضعها وقيامها بين الضباط وداخل المؤسسة العسكرية وهي ان كانت تمثل استجابة من شباب مصريين لروح العداء للاستعمار البريطاني واحتلاله بلادهم فلم يكن هذا الأمر مما يشكل مميزا أساسيا لهم من دون ما يعج في الحياة السياسية من تنظيمات وحركات. إنما كان حصول هذه الاستجابة في المؤسسة العسكرية – عمود الارتكاز في الدولة – هو ما كان يمثل جوهر الظاهرة وتفردها وفرق بين أن يتأثر ضباط من الجيش ببعض من تيارات السياسة وأحزابها العاملة في المجتمع وينضموا إليها وبين أن تتولد داخل المؤسسة في إطارها التنظيمي الحاكم حركة سياسية مخالفة للتوجه السياسي للدولة وأهدافها الاستراتيجية (٢) لقد ولدت حركة الضباط الاحرار ونمت في ظروف كان يتنازعها فيها توجهان التوجه إلي الانضمام إلي الأحزاب القائمة والتوجه إلي قصر الحركة السياسية لهم علي مؤسستهم العسكرية ورجح مع الوقت وبالتدريج طابع استقلال الحركة عن التنظيمات السياسية القائمة في المجتمع واصبحت حركة سياسية عسكرية " مانعة " بدأت هذه المجموعات كما قلنا في أواخر الثلاثينات في لقاءات شباب من الضباط في معسكرهم في منقباد سنة ١٩٣٨ ومنهم جمال عبد الناصر ومجموعة عبد اللطيف البغدادي سنة ١٩٤٠ في سلاح الطيران إذ بدأت المجموعة الأخيرة من أربعة أو خمسة برتبة الملازم يقيمون في منزل واحد " كنا أصدقاء متآلفين والثقة تامة بيننا واتفقوا علي عمل تنظيم سري كان نشاط مجموعتنا داخل سلاح الطيران وكان تنظيما قائما علي أساس علاقات الصداقة والثقة .وكان التوجة العام هو العمل ضد الاستعمار البريطاني مع غلبة فكرة التعاون مع القوات الألمانية في حرب الصحراء الغربية ضد الإنجليز مع فكرة القيام بعمليات اغتيال

الجنود البريطانية. وإن القارئ لوقائع حركة الضباط الاحرار خلال الأربعينات يلحظ في وضوح أن ثمة تصنيفا للمجموعات أساسة " السلاح " أي وحدة العمل أو القسم التنظيمي الذي نشأت فيه كل مجموعة وخاصة خلال الفترة من ١٩٤٥ إلي ١٩٤٨ فثمة مجموعة في سلاح الطيران ومجموعة في سلاح الفرسان وفي سلاح المدفعية وسلاح الحدود وسلاح الإشارة وسلاح خدمة الجيش وسلاح المهمات وغير ذلك ولم تكن هذه المجموعات فروعا لتنظيم مركزي أوجد لنفسه فروعا في الأسلحة ولكن نشأ كل منها هكذا خاصة ثم بدأت الصلات والعلاقات تقوم بين بعضها البعض بالالتقاء والتعارف ثم التقارب وجري ذلك عن طريق العلاقات الشخصية وروابط الصداقة (٣)

وقد عرفت الفترة من ١٩٤٢ إلي ١٩٤٥ هزيمة الألمان فزال حلم الاعتماد عليهم كما عرف حادث ٤ فبراير وما أثار من سخط علي الإنجليز ودعم هذا حركة إنشاء المجموعات داخل كل سلاح باستغلال الصداقات الشخصية وتقارب السن والتواجد في معسكرات واحدة .ومن جهة أخري كان كل ضباط الحركة من جيل شباب الثلاثينات وهو جيل تفتح إدراكه السياسي علي حركتي الأخوان المسلمين ومصر الفتاة ومنهم من شارك تلميذا بالمدرس الثانوية في مظاهرات مصر الفتاة أو حركة مشروع القرش ومنهم من كان له وجه اتصال بالإخوان المسلمين في بداية الأربعينات وبعضهم انضم فعلا إلي الأخوان فترة ما وبعضهم اتصل من بعد بالحركة الشيوعية وقد أدي الانضمام إلي الأحزاب من مجموعات الضباط إلي خلخلة التشكيل العسكري لهم حسب وحدات عملهم بالجيش ويذكر البغدادي عن تجربة انضمام البعض للإخوان كنا نحضر حديث الثلاثاء كل أسبوع واتبعنا نظام الأسر كل أسرة من خمسة ولم نكن جميعا " مجموعة الطيران " في أسرة واحدة" وكان عبد الناصر وخالد محيي الدين وعبد المنعم عبد الرؤوف وكمال الدين حسين يشكلون أسرة واحدة رغم اختلاف أسلحتهم (٤) ولكن ما لبثت الغالبية الغالبة من هؤلاء أن انصرفت عن الارتباط بأي من التنظيمات والأحزاب السياسية وقصروا نشاطهم السياسي علي المؤسسة العسكرية وذلك باستثناء عدد محدود استبقي روابطه الحزبية وما لبث هذا العدد أن استبعد من تنظيم الضباط مثل عبد المنعم عبد الرؤوف وتشكلت اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار فكانت حركة توحيد مجموعات الضباط تنمو معها حركة استقطاب الضباط بعيدا عن الأحزاب والتنظيمات السياسية ومثل لهم عزيز المصري رغم شيخوخته دور الأب الروحي بما يمثله تاريخه السياسي من كراهة للإنجليز استقام لحركة الضباط تشكيلها التنظيمي كحركة سياسية ألزمت نفسها بالعمل في نطاق المؤسسة العسكرية وبالابتعاد التنظيمي عن الحركة الحزبية في المجتمع فهي حركة سياسية عسكرية تتكون من شباب الضباط في أصاغر الرتب وهي حركة غير حزبية وغير جماهيرية بمعني أنها لا ترتبط تنظيما بالأحزاب ولا تتوجه في نشاطها لجماهير شعبية خارج المؤسسة العسكرية ولهذا الوضع أسبابه المعقولة في إطار ما أوجبته ظروف الأمن المشددة علي حركة من الشباب الأصاغر تعمل للانتشار داخل الجيش بأهداف سياسية مخالفة للدولة ويذكر جمال حماد "أن عملية إنشاء تنظيم سري بالجيش تمتد خلاياه داخل مختلف الأسلحة والوحدات لم تكن أمرا هينا في وجود أجهزة متعددة للأمن مثل المخابرات الحربية والبوليس السياسي وأجهزة الملك الخاصة بالأمن" فضلا عن نشاط أجهزة المخابرات البريطانية والأمريكية علي أن معقولية هذا السبب لا تخل بما تولد عنه من طابع تنظيمي لازم الحركة واثر في نضوج تكوينها المؤسسي فاستمرت تحمل تداخلا قويا بين العلاقات الشخصية وعلاقات العمل (٥) وأن يتشكل تنظيم سياسي بين شباب ضباط يكون قاصرا عليهم دون ارتباط بالأحزاب السياسية وأن يكون هذا التنظيم بسبب ظروف الأمن محدود العدد فإن هذا يضع الجماعة بين خيارين أما أن تصير جماعة أو جماعات للاغتيال السياسي وأما أن تضع نصب عينيها أسلوب الانقلاب العسكري . وإن انحسام وضع حركة الضباط بالابتعاد عن الحركة الحزبية قد وضعها بين هذين الخيارين سنينا

ووقائع حركة الضباط علي مدي الأربعينات وحتي بعد تشكيل اللجنة التأسيسية التي ضمت جماعاتهم في ١٩٥٠ تكشف عن تأرجح حركتهم بين هاتين الوسيلتين علي الدوام وحتي تقرر القيام بالانقلاب العسكري عشية ٢٣ يوليه ومذكرات البغدادي تكشف عن مادة ثرية في موضوع الاغتيالات الذي لم يعدل عنه نهائيا إلا في ١٧ يوليه ١٩٥٢ ويشير من قبل ذلك إلي الاتصال بعبد العزيز علي والتفكير في إعداد تنظيم فدائي وصنع القنابل وإعداد الأسلحة مع مغامرة عزيز علي المصري التي ساهم فيها بعض الضباط للاتصال بالألمان ومع اقترح إنشاء خلايا سرية لقتل من يعتبرونهم ساسة منحرفين بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وعرضهم علي رئيس الديوان الملكي وقتها قتل مصطفي النحاس احتجاجا علي ذلك الحادث. (٦) وقد شكلت حركة الضباط مجموعاتها في العديد من الوحدات والأسلحة من أوائل الأربعينات فقد انتشرت وحدتها وزادت تقاربا في حرب فلسطين وفيما أشاعت الحرب من سخط لدي شباب الضباط من سياسات الحكومة والملك خاصة وفصمت وقائع الحرب تماما ما بين الضباط وبين السراي بحيث لم يعد ممكنا نشوء جماعات بالجيش تؤيد الملك كما بدأ من استعداد البعض في ١٩٤٢ وكما نشأ فعلا في ١٩٤٧ وهذا التقارب مكن من توحيد المجموعات وظهور اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار في ١٩٥٠" وهنا برز دور جمال عبد الناصر القيادي فاستطاع بمهارة فائقة أن ينظم المجموعات والتنظيمات باتجاهاتها السياسية المتنافرة ويؤلفها في تنظيم واحد ... ولقد ساعده علي ذلك رتبته الكبيرة وتفرغه الكامل للحركة الوطنية ... ونشطت عمليات تكوين الخلايا وتجنيد الضباط في التنظيم وانصرف الضباط المنتمون إلي الأخوان وحزب مصر الفتاة إلي التنظيم الجديد وإن ظل بعضهم علي علاقة مستمرة بهذه الجماعات وفضلا عن الانتشار النسبي للحركة وتوحيدها الذي ساهم بدوره في الثقة بها والانضمام إليها فقد كان عدد من ضباطها يشغل مراكز ذات أهمية نسبية سواء في الجيش عامة أو علي مستوي السلاح أو الوحدة كان صلاح سالم في مكتب محمد حيدر القائد العام للجيش وعبد الحكيم عامر أركان حرب اللواء محمد نجيب في سلاح الحدود ومحمود رياض معاونا لإسماعيل شيرين زوج شقيقة الملك ومدير شئون فلسطين وجمال حماد أركان حرب سلاح المشاة (٧) قام تنظيم " الضباط الأحرار " كتنظيم موحد للحركة السياسية داخل المؤسسة العسكرية وكان عبد الناصر كما سلفت الإشارة هو السابق في التحرك لربط المجموعات المختلفة في كيان واحد " وقد بدأ الاتصال ببعض الضباط الوطنيين قبل نهاية عام ١٩٤٩ وذلك بغرض لم شملهم في تنظيم واحد" وإذ كانت المجموعات المختلفة تنطوي علي عناصر من اتجاهات سياسية متباينة فقد التقت جميعا علي أهداف عامة يمكن أن يلتقي عليها الجميع بصرف النظر عن المشرب السياسي الذي ينتمي إليه أو يستحسنه وهذه الأهداف هي مهاجمة الاستعمار والملكيات الكبيرة والفساد وهزيمة حرب فلسطين وظهرت الأهداف الستة التي تبنتها ثورة ٢٣ يوليه وخلاصتها طرد المستعمر والقضاء علي الإقطاع وسيطرة رأس المال علي الحكم وإقامة حياة نيابية سليمة وبناء جيش قوي وذلك حسبما يظهر من مطالعة ما نشره كمال رفعت في مذكراته من منشورات الضباط الأحرار (٨) ويذكر البغدادي " لم نكن نشأ الدخول في تفصيلات هذه الأهداف خشية اختلاف الرأي بيننا وحتي لا يتسبب عنه فرقة وانقسام " كما يذكر كمال الدين حسين أن كان الضباط الأحرار " من مدارس فكرية مختلفة ولكننا كنا نجتمع علي تحقيق أهداف وطنية مشتركة تمثلت في الأهداف الستة " وذكر في سياق أخر " كانت أمامنا دائما عقدة الانقلابات المتكررة في سوريا وما تجلبه من عدم استقرر "(٩) ونلاحظ ان تسمية (الضباط الاحرار) قد ظهرت متأخره فى سنة ١٩٥٠ بمناسبه قضيه الاسلحه الفاسده فى سبتمبر واكتوبر من عام ١٩٥٠عندما صدر منشور ذيل بأسم الضباط الاحرار وكان صاحب

الفضل فى هذا الاسم هو اليوزباشى جمال منصور الضابط بسلاح الفرسان – السفير فيما بعد – وهو الذى احضر احد اصدقائه لزملائه الضباط وهو شوقى عزيز الذى اشترى له كاتبه وكتب اول منشور للضباط الاحرار وعن اصول الضباط الأحرار الطبقية نجد انهم من شباب المهنيين والأصول الاجتماعية لغالبيتهم ترجع إلي الشرائح الوسيطة والصغيرة من الطبقة المتوسطة حسبما يظهر من ثبت " شهود الثورة " الذي استجوبهم أحمد حمروش في كتابه شهود ثورة يوليو باستثناء عدد قليل منهم كانوا من ابناء الفقراء اى من ابناء صغار الموظفين الذين اضطروا الى الاستدانه لدفع المصروفات لأبنائهم فى الكليه الحربيه ، والتى كانت تصل فى مجموعها الى ثمانين جنيها وكان من بين هؤلاء جمال عبد الناصر الذى كان ابنا لموظف صغير فى مصلحه البريد وانور السادات الذى قال ان والده تمكن من الانفاق عليه من المدارس بمشقه بالغه ونظر الى انه كان هو ابن الوحيد الذى يتعلم فى المدارس بعد اترك شقيقه الأكبر التعليم وما كان لوالده الموظف الذى يتقاضى ستة عشر جنيها شهريا ان ينفق على تعليم ولدين بالمدارس فى ذلك الحين .ونجد من خلال شهادات معظم هؤلاء الضباط الاحرار ان احدا منهم لم يكن والده يمتلك ليلة الثوره ما يزيد على خمسين فدانا كما ان اصولهم لم تكن تنحدر من عائلات عسكريه باستثناء محمد نجيب. وعبد المنعم عبد الرءوف ، ومع قيام الهيئة التأسيسية كوضع يشبه القيادة الجماعية للتنظيم في البداية ومع جريان العمل بداخلها علي ما يوجبه الحد الأدنى لأسلوب اتخاذ القرار من هيئة متعددة الأفراد وهو التصويت بالأغلبية والأقلية فقد كانت الصلة الشخصية المباشرة لرئيس الهيئة بأفراد التنظيم ومجموعاته مما يكفل لموقفه ثقلا خاصا ولمعلوماته سعة خاصة ولآرائه نفاذا خاصا ويقال مثلا أن عبد الناصر هو من أدخل أنور السادات في التنظيم ووضعه في هيئته التأسيسية ورغم عدم موافقة الأغلبية في الهيئة علي ذلك وإذ كان أمر إدخال عضو بالتنظيم أو بقيادته يبدو شبة ثانوي فقد مارست رئاسة الهيئة القرار المنفرد في مواقف أخري ذات شأن وخطر ويحكي " لم يكن عبد الناصر بحكم طبيعته الشخصية التي تؤثر الصمت والكتمان يقوم بمصارحة زملائه أعضاء اللجنة التأسيسية بتفاصيل كل ما يقوم به من اتصالات أو لقاءات أو تصرفات ويكفي للتدليل علي ذلك انفراده بتخطيط وتنفيذ حادث محاولة اغتيال اللواء حسين سري عامر مدير سلاح الحدود يوم ٨ يناير ١٩٥٢ دون التشاور .... " وأشرك معه بعض الضباط الأحرار وقد تعرض من جراء ذلك لمناقشة عنيفة مع البغدادي لانفراده بعمل قد يتحمل مغبته الجميع واضطر عبد الناصر أن يطرح الثقة بنفسه كرئيس للهيئة التأسيسية .(١٠) ويذكر فاتيكيوس في كتابة ،(الجيش المصري في السياسة)ص ٤٥ ان الاحد عشر ضابطا الذين جمعتهم اللجنة التاسيسية لجماعة الضباط الاحرار في اواخر سنة ١٩٤٩ دخل منهم الكلية الحربية سنة ١٩٣٦ ثمانية والباقي دخلوها بعدهم وان خمسة منهم ايضا ولدوا سنة ١٩١٨ واثنان سنة ١٩١٧ والباقي اصغر سنا وكان غالبيتهم من اصول شعبية في أول اجتماع للجنة التأسيسية في أكتوبر ١٩٤٩ جري الاتفاق علي تكوين الخلايا السرية من وحدات الجيش إعدادا للانقلاب العسكري بعد ست سنوات ثم حدث في يناير ١٩٥٢ مع موجة الكفاح المسلح في منطقة قناة السويس أن أجري الضباط الأحرار مواجهة علنية مع الملك في انتخابات نادي الضباط وأسفرت عن انتصارهم عليه بنجاح مرشحيهم وانهزام مرشحيه وكان ذلك مما لفت الأنظار إلي قيام حركة من الضباط تواجه الملك سواء أنظار الرأي العام أو الملك نفسه وكان تبين أن الملك عرف بأمر قيام الحركة وأوجب ذلك علي الضباط التعجيل بقيام حركتهم الانقلابية وشجعهم علي ذلك ما أسفر عنه حريق القاهرة في ٢٦ يناير من الشعور بوهن النظام القائم فضلا عما أثارته انتكاسة حركة الكفاح المسلح بعد الحريق من نوازع وطنية (١١) والمهم أن التعجيل هنا قررته حركة الضباط في سياق ردود الفعل بينها وبين الملك والحكومة وهذه سمة من السمات التي انطبعت بها إجراءات الحركة من بعد وقد عجل الموعد إلي شهر نوفمبر ١٩٥٢ باعتباره الموعد الدستوري المقرر لبدء دورة البرلمان الوفدي المعطل فتجئ الحركة في سياق حماية الدستور وما كان من الملك إلا أن بادر ثانية بمواجهة الضباط إذ أمر بحل مجلس إدارة النادي في ١٦يوليه فاجتمعت اللجنة التأسيسية أيام ١٧ ، ١٨ ، ١٩ يولية وقررت أولا تعجيل موعد الحركة إلي يوم ٥ أغسطس ثم تبين للجنة خلال هذه الاجتماعات الثلاثة أن أجهزة الملك الخاصة بالأمن تمكنت من كشف أسماء أثني عشر ضابطا منهم غالب أعضاء اللجنة التأسيسية وهذه المسألة ألجأت اللجنة إلي التعجيل الثالث لموعد حركتهم واختير لها ليلة ٢٢ يولية حيث تفاجأ وزارة أحمد نجيب الهلالي الجديدة بقيام الحركة قبل أن يتمكن وزير الحربية الجديد من إصدار التعليمات والأوامر بالتصدي لها ثم أجل عبد الناصر الموعد ليلة واحدة إلي ٢٣ يولية ليتمكن من استطلاع رأي قيادة الأخوان المسلمين في الموافقة علي قيام حركة الجيش ويحكي إبراهيم الطحاوي أنه فى " ليلة ٢١ يولية ١٩٥٢ جاءني عبد الناصر وأخبرني أن الملك قد اكتشف أمرنا وهناك امر للقبض علينا في وقت قريب ... وسألني إذا كنت مستعدا – ومن معي – لإعلان الثورة بعد ٢٤ ساعة أو ٤٨ ساعة علي الأكثر ؟ فرحبت بالفكرة دون تردد لأن الموت في ظل الثورة أرحم بكثير من اعتقالنا (12) لا يبدو أنه قد زاد عدد الضباط الأحرار الذين أسهموا فعلا في القيام بحركة ٢٣ يولية عن تسعين ضابطا " كان ثلثهم وفقا للإحصاء الفعلي من الضباط الأصاغر من رتبتي النقيب والملازم وهذه النسبة لا تزيد عن ٤ % من مجموع ضباط الجيش .. كما أن الوحدات التي اشتركت لم تكن تشكل الا نسبة صغيرة من أسلحة الجيش وتشكيلاته ووحداته المنتشرة في مختلف المناطق العسكرية " وكان الثلث الأكبر من الضباط لا يشغل أقدمه أكثر من رتبه المقدم " البكباشي " ويصور جمال حماد أوضاع القوات بالقاهرة بأن فرقة المشاة كانت أقوي تشكيل مقاتل بالجيش وألوية هذه الفرقة الثلاثة لم تضم واحدا من الضباط الأحرار ولكن اشتركت وحدة مشاة كانت أتية من العريش قبل عشرة أيام وكانت قوة إدارية لا يتجاوز أفرادها الستين جنديا مسلحين بالبنادق فقط ومعظمها حرفيون وهذه هي التي قادها يوسف صديق ليلة الحركة ولم يكن للتنظيم أحد في السلاح البحري قط وكان لديه أعداد يطمئن إليهم في سلاحي الفرسان والمدفعية والطيران (١٣) ومن جهة أخري أفاد في فاعلية التحرك استغلال الضباط وضعهم الوظيفي بالجيش وهذه سمة عامة تظهر في كل حالات التحرك السياسي للمؤسسة العسكرية فالحركة هنا لا تقوم بالشعار السياسي الذي ترفعه الأحزاب في تحريك الجماهير وهو شعار يوضح الهدف المقصود من التحرك ويكون هو الجاذب للجماهير في حركتها وراءه ولكن تحريك الجنود في الأعمال الانقلابية أنما يجري عن طريق ما يسمي " بالأمر الإداري " في إطار علاقات الخضوع الرئاسي ويجري التحريك في شكل تعليمات تنفيذية محددة توكل إلي كل فرد أو جماعة ضيقة دون إدراك المأمورين بالهدف العام وراء ذلك وبهذا جميعه أمكن تحرك القوة المؤثرة للمؤسسة العسكرية وبالقدر الذي يمكن من الإنجاز المطلوب في الصورة التنفيذية الملموسة وهو تحرك أحاطته ظلال الشرعية بالمعني العسكري والإداري. الجهاز الأصيل للثورة بجهاز الدولة(١٤) .

قيام الثورة

تركزت جميع العمليات العسكرية في ليلة ٢٣ يوليه ١٩٥٢، في المنطقة العسكرية، التي شملت الهايكستب، والماظة، وامتدت إلى شارع الخليفة المأمون، ما بين بوابة العباسية وروكسي، ثم امتدت، بعد نجاحها، إلى قلب مدينة القاهرة، عن طريق شارع الملكة نازلي، إلى محطة السكة الحديد، فشارع إبراهيم باشا، إلى الأوبرا، فمحطة الإذاعة، في شارع علوي، والشريفين، والبنك الأهلي، ولم تظهر وحدات عسكرية أخرى، إلا في اليوم التالي، حول قصر عابدين، ووزارة الداخلية .

قيادة الثورة

الاسم والرتبة والوحدة والمكان المطلوب التواجد فيه ليلة ٢٢ يوليه عام ١٩٥٢ . جمال عبدالناصر حسين بكباشي أ.ح كان يشغل وظيفة مدرس بكلية أركان الحرب. وكان مسؤولاً عن كل خطط الثورة، ويتواجد في منطقة مبنى القيادة العامة، ولم يكن له وحدة مقاتلة. من سلاح المشاة. ويتواجد في مبنى القيادة العامة . محمد أنور السادات بكباشي كان يخدم في رفح، ووصل القاهرة الساعة الرابعة، بعد ظهر يوم ٢٢ يوليه عام١٩٥٢. وكان مسؤولاً عن السيطرة على التليفونات، في القيادة العامة، والسيطرة على جميع الاتصالات. من سلاح الإشارة. ويتواجد في مبنى القيادة العامة . محمد عبدالحكيم عامر صاغ أ.ح كان يخدم في العريش، وكان في إجازة يوم ٢٢ يوليه، عام ١٩٥٢. وكان، حسب الخطة، يعمل مع جمال عبدالناصر، ويشرف على عملية السيطرة على قيادة الجيش. من سلاح المشاة. ويتواجد في مبنى القيادة العامة . زكريا محيي الدين بكباشي أ.ح من سلاح المشاة. وكان حسب الخطة، مدير عمليات التنظيم، والمسؤول عن العمليات، وهو الذي وضع الخطة، مع كمال الدين حسين، وإشراف جمال عبدالناصر. ويتواجد في سلاح المشاة بالعباسية. وكان مدرس بكلية أركان الحرب . حسين محمود الشافعي بكباشي أ.ح من سلاح الفرسان. وكان المسؤول الأول عن تحرك الفرسان، والسيطرة عليهم. ويتواجد في سلاح الفرسان .
خالد أمين محيي الدين صاغ أ.ح من سلاح الفرسان. وانضم إلى الوحدات، التي قامت بالانقلاب، ويتواجد في سلاح الفرسان . عبدالمنعم أمين بكباشي أ.ح انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار، يوم ٢٢ يوليه ١٩٥٢، وكان المسؤول عن وحدات المدفعية، المشاركة في الانقلاب. ويتواجد في سلاح المدفعية . كمال الدين حسين صاغ أ.ح

ضمن لجنة قيادة تنظيم الضباط الأحرار. وشارك، مع وحدات المدفعية، في العمل الميداني، ليلة الانقلاب، ويتواجد في سلاح المدفعية . عبداللطيف محمود بغدادي قائد جناح من سلاح الطيران. وكان المسؤول عن السيطرة على مطارات القاهرة، والإسكندرية، في صباح يوم ٢٣ يوليه ١٩٥٢، أي بعد نجاح الحركة .ويتواجد في قيادة الطيران .

حسن إبراهيم السيد قائد أسراب من سلاح الطيران. ويقوم بالمعاونة، مع عبداللطيف بغدادي، في عملية السيطرة على المطارات، والقواعد الجوية. ويتواجد في قيادة الطيران .
جمال مصطفى سالم قائد جناح من لجنة قيادة. ومن سلاح الطيران. وكان يتواجد في العريش. والمطلوب منه السيطرة على منطقة العريش، والمطار الموجود بها .
صلاح مصطفى سالم صاغ أ.ح من لجنة القيادة .ومن سلاح المدفعية. وكان ضمن الوحدات، الموجودة في منطقة رفح، ومسؤول عن السيطرة على منطقة رفح .وهكذا تشكلت قيادة الثورة من مجموعة من ضباط معظم أسلحة الجيش، فقد شارك٤ضباط من المشاة،وضابطان من سلاح الفرسان،و ٣ ضباط من سلاح المدفعية و١ ضابط من سلاح الإشارة، و٣ ضابط من سلاح الإشارة، وبذلك كان عدد ضباط قيادة الانقلاب ١٣ ضابطاً بما فيهم قائد الانقلاب محمد نجيب.
تشكيلات المشاة، بالقاهرة، التي اشتركت في الانقلاب اشترك من وحدات المشاة، بالقاهرة، كل من :
-الكتيبة ١٣ بنادق مشاة، بقشلاق العباسية. ومركز تدريب اللواء السابع، بنادق مشاة، بثكنات العباسية .
-الكتيبة ١٦(، بنادق مشاة، بثكنات ألماظة، والكتيبة الأولى مدافع ماكينة، بثكنات الهايكستب .
-الكتيبة الثالثة عشرة مشاة بقيادة القائمقام أحمد شوقي بك و تتألف هذه الكتيبة من ٤ سرايا، أو (٨١٧) جندي، و٣٥ ضابطاً، وكانت قد وصلت إلى القاهرة، يوم ٦ يوليه ١٩٥٢. وعسكرت بالعباسية، قادمة من العريش، استعداداً لتحركها إلى السودان. وكان أركان حرب الكتيبة هو الصاغ أركان حرب صلاح نصر.
وكان محمد نجيب لواء أ.ح يتواجد في منزله، بعد غروب شمس ٢٢ يوليه، عام ١٩٥٢، حسب الخطة موضوعة، ولإجراءات السرية. وكان يشغل وظيفة مدير سلاح المشاة. والمطلوب الحضور، بعد الاستيلاء على قيادة لجيش، ليتولى القيادة العامة للجيش .

واستيقظ المواطنون صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ علي البيان التالي يذاع مباشرة علي الهواء في السابعة والنصف من دار الإذاعة المصرية في القاهرة علي لسان " القائد العام للقوات المسلحة " وبصوت " البكباشي محمد أنور السادات " جاء فيه " اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير علي الجيش وتسبب المرتشون والمغرضون في هزيمتنا في حرب فلسطين وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت عوامل الفساد وتأمر الخونة علي الجيش وتولي أمره أما جاهل أو فاسد حتي تصبح مصر بلا جيش يحميها وعلي ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولي أمرنا داخل الجيش رجال نثق في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ولابد أن مصر كلها ستتلقي هذا الخبر بالابتهاج والترحيب .... "

وفي الساعة الثامنة والنصف من صباح نفس اليوم أذيع من دار الإذاعة بيان عن " القائد العام للقوات المسلحة " أيضا موجها هذه المرة إلي ضباط هذه القوات تكررت إذاعة هذه البيانات طوال اليوم واختلف الناس في تفسير ما حدث وسرعان ما أطلقنا علي حركة الجيش وصف " النهضة المباركة " أو " الحركة المباركة " قبل أن تحول في لغتنا إلي " الثورة المباركة " ولو أن البيان الذي أذيع لم يشر قط إلي أن ثورة قامت والثورات علي أية حال تفرض نفسها علي التاريخ والناس سواء باركوها أم لعنوها حسب موقف كل فئة ومصالحها الخاصة منها (١٥)
وتوالت البيانات التي صدرت في أولي أيام الثورة كانت مناشدة الجماهير أن تخلد إلي الهدوء والسكينة والنظام دون دعوة للتحرك ودون طرح أهداف سياسية محددة يمكن أن تساهم الجماهير في صنعها مع القيادة وقد جاء في البيان الذي أذيع ويحمل نبأ تنازل الملك عن العرش في ٢٦ يولية ١٩٥٢ " أن نجاحنا للآن في قضية البلاد يعود أولا وأخيرا إلي تضافركم معنا بقلوبكم وتنفيذكم لتعليماتنا وإخلادكم إلي الهدوء والسكينة أنني أتوسل إليكم أن تستمروا في التزام الهدوء التام حتي نستطيع مواصلة السير بقضيتكم في أمان هذه العملية الثورية بشقيها حدثت في ثورة ٢٣ يولية عبر الفترة من تاريخ قيامها حتي أواخر عام ١٩٥٤ علي أن مما تميزت به ٢٣ يولية أن الجهاز السياسي الذي قام بها وهو الضباط الأحرار كان أقرب إلي أن يكون " عينة " سياسية ثورية وأبعد من أن يكون تجسيما لقوة سياسية ذات ثقل في التعبير عن مصالح سياسية واجتماعية محددة كان جهازا منفردا محدودا جدا في أعضائه وقد ضرب النظام القائم وسيطر عليه في ساعات معدودة وبهذه الضربة الحاسمة التي تمت في الساعات القليلة قبيل فجر ٢٣ يولية جرت حركة الصراع السياسي والاجتماعي علي مدي العامين التاليين جرت من مواقع مختلفة تماما إذ صار لقيادة الثورة اليد العليا في إدارة الصراع لقد تفكك النظام السياسي والاجتماعي وظهرت حركة الجيش واعتلت قيادتها السلطة بنفر قليل من الأنصار وأعلن عنها وتكونت وزارة جديدة من السياسي المخضرم علي ماهر تحت الهيمنة الفعلية " لحركة الجيش " وخلع الملك فاروق بعد أربعة أيام (16) وبدا للكل أن نظاما جديدا يقوم وكل ذلك جري في يسر وسهولة وعلي صورة أقرب إلي رتابة الحياة اليومية وكأن ما حدث مجرد تغيير وزاري أو مجرد حركة تنقلات في قيادة الجيش أن هذا الأسلوب أشاع قدرا من الابتهاج لدي الجماهير ولدي الأحزاب الشعبية نفسها إذ تحقق هدف شعبي بخلع الملك وظهر أمل للنهوض بالمجتمع وانفتاح لطريق

بدا في الشهور السابقة كما لو كان مسدودا وأن لا أمل في النفاذ منه إلا باقتحام وعنف فكان يسر التغيير مما أضاف إلي الابتهاج ابتهاجا .

والمهم من هذه الإطلالة أن العملية الثورية التي قامت في ٢٣ يولية أنما قامت من تنظيم عسكري سياسي وحيد يجد مكانه في خريطة الأحزاب السياسية الجديدة في مواجهة أحزاب النخبة التي كانت تتبادل الحكم قبل الثورة وأنه باستثناء الوفد فان قوي المحافظة علي النظام القديم كشفت عن عزم ذاهب وهمة خائرة مما لم يستدع في مقاومته جهدا يذكر إلا أن يكون صراعا مع ما بقي للوفد من حيوية سياسية وأفاد ذلك أن القسم الغالب من الصراع بعد ٢٣ يولية انصرف إلي وضع الصيغة الجديدة بين القوي الثورية نفسها انصرف إلي العلاقة بين قيادة الحركة وبين الأخوان والشيوعيين ومصر الفتاة والحزب الوطني الجديد وغيرهم من عناصر الوفد الشابة وجاءت المواجهة في أساسها بين قيادة الحركة وبين هؤلاء وهم جميعا من قوي الثورة . ويلحظ في موازين هذا الصراع أن قيادة الحركة رغم القلة القليلة لأفرادها كانت سيطرت علي الجيش وهيمنت علي جهاز الإدارة وأكسبها هذا ثقلا خاصا ثم أنها بالحركة التي قامت فعلا وبخلع الملك وبما اتخذته من إجراءات ثورية كالإصلاح الزراعي كسبت تأييدا شعبيا غير منظم لا بأس به وأن الأحزاب الشعبية الأخرى لم تستطع لأسباب كثيرة الهيمنة علي الأوضاع في ظروف حالة ثورية متفجرة وأزمة سياسية محتدمة خلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلي ١٩٥٦ وخاصة من إلغاء المعاهدة في أكتوبر ١٩٥١ حتي حريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ وساغ بهذا القيادة الحركة أن تبدو في هذا الصراع بحسبانها الطرف الذي أمكنه التنفيذ

مجلس قيادة الثورة

كان مجلس قياده الثوره بمثابه التنظيم المعلن للصفوه العسكريه المصريه الذى خلف التنظيم السرى وهو تنظيم الضباط الاحرار ، وهو الذى مارس العسكريون من خلاله الحكم . ولاهميه هذا التنظيم فاننا نعرض له بالتحليل موضحين : البناء التنظيمى لمجلس قياده الثوره : (17)

كما ذكرنا قبل ذلك ، فقد كان الجهاز العسكرى الحاكم بعد ثوره ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، هو لجنة قيادة التنظيم ، التى تشكلت منذ البدايه من الخليه الاولى التى كانت تضم خمسة ضباط ، ثم انضم اليهافيما بعد اربعه فاصبح عددها تسعه ضباط هم : جمال عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، حسن ابراهيم ، خالد محى الدين ، عبد اللطيف البغدادى، جمال سالم ، صلاح سالم ، أنور السادات ،

وقد كانت هذه اللجنه هى التى تحكم وتسيطر على بناء القوه ، الى ان اظهرت الى العلانيه شيئا فشيئا ، كما كانت تدعم تنظيمها العسكرى ، فبعد ان كانت تضم تسعه اعضاء فقط ، فقد انضم اليها بعد قيام الثوره اربعه اعضاء هم :زكريا محى الدين ، حسين الشافعى ، عبد المنعم امين ، يوسف صديق . فأصبح عددها ثلاثه عشر عضوا ، بالاضافه الى محمد نجيب ، فيصبح عددها اربعة عشر عضوا .

اما العدد الحقيقى لمجلس قياده الثوره – باستثناء محمد نجيب – فلم يكن ثلاثه عشر عضوا ، فقد استبعد يوم التشكيل عضوان وهما عبد المنعم امين ويوسف صديق ، فأصبح بالتالى عدد اعضاء مجلس قياده الثوره احد عشر عضوا ، ولم يأخذ هذا المجلس صفته الشرعيه ، الابعد اعلانه بقرار جمهورى فى مارس ١٩٥٣ واستمر حتى يونيو ١٩٥٦ موعد الاستفتاء على الدستور وانتخاب رئيس الجمهوريه .

اما عن الخلفيه العسكريه لضباط مجلس قياده الثوره ،فنجد ان سلاح المشأه استأثر بأعلى نسبه (٣٦%) حيث كان هناك٤ ضباط من سلاح المشأه يليه سلاح الطيران بنسبه (٢٧%) الذى مثله ٣ ضباط . ثم جاء بعد ذلك سلاح الفرسان بنسبه (١٨%) ومثله ضابطان ، ثم كل من المدفعيه ورئاسه الاركان بنسب (٩%) ويمثلها ضابط واحد لكل منهما .وقد كانت هناك علاقه بين نوع السلاح وتوزيع بناء القوه . وكما استأثر سلاح المشاه باعلى نسبه وهى (٣٦%) من مجموع ضباط مجلس قياده الثوره ، فقد كان اتخاذ القرار بالتالى بين هذه المجموعه من سلاح المشاة فظل جمال عبد الناصر هو المسيطر رسميا على بناء القوه (برغم اعلان محمد نجيب بعد قيام الثوره قائدا لها ، فقد كان من سلاح المشاه ايضا) ، وبقى كذلك الى ان ابعد نجيب فى عام ١٩٥٤ ، وكان جمال عبد الناصر هو القائد الحقيقى لمجلس قياده الثوره. وقد كانت الخلفية الاجتماعيه فى جانبها الاول – وهو اعمار الضباط الاحرار – تبين انهم كانوا جميعا من شباب الضباط فقد ولد خمسه منهم فى عام ١٩١٨ ، اثنان فى عام ١٩١٧ ، اما الاربعه الباقون فقد ولدوا فيما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٢ ، ومعنى ذلك ان اعمارهم جميعا كانت تتراوح فى عام ١٩٥٢ ، بين خمسه وعشرين وثلاثين عاما ، وقد انعكس ذلك بدوره على اعمالهم السياسيه التى اتسمت بطموح السباب ، والبعد عن تقليديه كبار السن المحافظه فاتجهت هذه الصفوه الشبابيه الى اقصاء كبار السن وانتشر الشباب من الضباط فى جميع مجالات العمل السياسى ، التى أرادوا لها نموا سريعا وتغيرا سريعا ، وقد كان لذلك بالطبع آثاره الايجابيه ، التى لم تسلم بعد مظاهرها من النتائج السلبيه . فقد ظهرت ممارسه العسكريين للحكم فى المرحله الاولي فى معظم عناصر البناء السياسى او كلها تقريبا . ولذلك فانها ستأخذ نصيبا اكبر من الدراسه والتحليل . لقد تمثل فى هذه المرحله الاتجاه الواضح نحو الحكومه المركزيه وتركيز السلطه – الذى اشرنا اليه قبل ذلك – وليس ادل على ذلك اكثر من تولى مجلس الوزراء القيام بمهام السلطتين التنفيذيه والتشريعيه معا. كما ظهر لاول مره على المستوى الرسمى ، ذكر اسم تنظيم مجلس قياده الثوره مع بدايه عام ١٩٥٣، من خلال الاعلان الدستورى لقائد الثوره ، وهنا نجد تحولا فى عناصر البناء السياسى ، ظهر من خلال تغير الاداره السياسيه ، فلم تعد سريه كما كانت تتمثل فى المنشورات السريه للتنظيم الضباط الاحرار . وانما اصبحت هنا بعد قيام الثوره ، ونجاحها واستيلائها على البناء السياسى ، أداة علنيه وهى " الاعلان الدستورى " وذلك مثل الاعلان الدستورى الذى وجهه القائد العام للقوات المسلحه وقائد ثوره جيش الى الشعب المصرى ، وهو الذى ظهرت فيه اول اشاره رسميه للبناء السياسى من ناحيه . والنظام السياسى من ناحيه اخرى ، حيث جاء فى اعلان " يتولى قائد الثوره بمجلس قياده الثوره اعمال السياده العليا " ثم يضيف الاعلان اختصاص اخر لمجلس الوزراء ، وهو السلطه التنفيذيه التى يراقب البرلمان عملها ، حيث يضع فى يده ايضا مقاليد السلطه التشريعيه التى هى من اختصاص البرلمان ، حيث نص على ان يتولى مجلس الوزراء سلطته الشريعيه ، ثم يكمل صوره البناء السياسى فى النهايه " يتألف من مجلس قياده الثوره ومجلس الوزراء ، مؤتمر ينظر فى الساسيه العامه للدوله ".

وهكذا فقد تشكل البناء السياسى – العسكرى لثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢ فى عامها الثانى على قيامها ، وعامها الاول فى حكمها كم يلى :

قائد الثوره مجلس قياده الثوره وهو الذى يتولى اعمال السياده العليا وبذلك فقد كان بذلك اول اعلان رسمى ، لبدايه استئثار الصفوه العسكريه المصريه ، بمقاليد الحكم فى البلاد ، والهيمنه على سائر عناصر البناء السياسى . وقدخطت الصفوه العسكريه خطوة اكثر تقدما ، تجاة تغيير البناء السياسى ، عندما اعلن بيان مجلس قياده الثورة ، بعض القرارات المصيريه ، التى غيرت معالم البناء السياسى لمصر بكامله منذ ذلك التاريخ (١٩٥٣) وحتى الان ، وهو التى جاء فى مقدمتها :

١- الغاء النظام الملكى وحكم اسره محمد على .

٢- اعلان الجمهوريه وتولى الرئيس اللواء اركان الحرب محمد نجيب قائد الثوره رئاسه الجمهوريه ، مع احتفاظه بسلطاته الحاليه ، فى ظل الدستور المؤقت .

ولم يوقع على البيان محمد نجيب وحده بوصفه رئيسا لمجلس قياده الثورة ، بل وقع البيان معه جميع اعضاء مجلس قياده الثوره ، وظهر تشكيل المجلس لاول مره من خلال هذه الوثيقه . وتولى اللواء محمد

نجيب رئاسة المجلس من عام ١٩٥٢ إلي ١٩٥٤ ثم تولي رئاسته اليكباشى جمال عبد الناصر من عام ١٩٥٤ إلي ١٩٥٦

وقد جرت محاولات بعد ذلك لتحديد العدد الكلي للضباط الأحرار فقد أورد عبد اللطيف البغدادي في مذكراته قوائم بأسماء الضباط الأحرار توضح أن عددهم كان يبلغ ٣٢٧ ضابطا في حيث أن هناك وثيقة رسمية تتضمن قرارين لرئيس الجمهورية لمنح معاشات استثنائية للضباط الأحرار تضمن القرار الأول المجموعة الأولي وعددها ١٠١ ضابطا والقرار الثاني تضمن ١٦٦ ضابطا فيكون مجموعها ٢٦٧ أي أن هذين القرارين يقل تقديرها عن تقدير عبد اللطيف البغدادي بنحو ستين ضابطا (18)

تفكك مجلس الثورة

كان مجلس قيادة الثورة يتكون – كما سبق الذكر– من أربعة عشرة رجل وبالبحث في الكتب والوثائق والمذكرات بحثا عن أسباب انسحابهم واحدا بعد الآخر من فوق خشبة المسرح لتنتهي فجأة أدوارهم كما بدأت فجأة فلا يبقي من الرجال الأربعة عشر يوم أسدل الستار علي مسرحية يوليو بوفاة عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ سوي أثنين فقط " أنور السادات." و " حسين الشافعي " وفي كل مرة ينسحب فيها أحد الأبطال من فوق الخشبة كانت الديمقراطية !! هي السبب وكان يوسف صديق الذي استولي بقواته ليلة ٢٣ يوليو علي مبني إدارة الجيش هو أول المنسحبين فقد استقال من عضوية المجلس لأنه كان يعترض علي ان يحكم العسكر ويطالب بعودة الجيش لثكناته وكان الثاني هو خالد محيي الدين الذي قال : " أنه قد تم استبعاده لأنه طالب بالديمقراطية إبان أزمة مارس ١٩٥٤ رغم أنه قد شارك ووافق علي كل قرارات مجلس قيادة الثورة (١٩٥٢-١٩٥٤) ضد الديمقراطية وبعد أن ظل ينعم في ربوع سويسرا عدة شهور عاد لمصر وتعاون مع" عبد الناصر " بعد أن أصبح ديكتاتورا مكتمل المعالم بل ودخل تنظيمه الطليعي السري " أكبر شبكة للتجسس عرفها المصريون " وأصبحت مجموعته داخل هذا التنظيم الطليعي من أنشط كتاب التقارير السرية ثم أصدر بعد ذلك مذكراته " الأن أتكلم " وكان ثالث المنسحبين هو اللواء / محمد نجيب لم يكن ديمقراطيا ولم يعترض علي قرار من القرارات التي أتخذها مجلس قيادة الثورة والتي وصفت بعد ذلك بأنها ديكتاتورية – من قرار حل الأحزاب إلي قرار إسقاط الدستور ومن قرار حل الأخوان المسلمين إلي التصديق علي إعدام عمال كفر الدوار – فقد كان متحمسا لحكم الفرد طالما كان هو الفرد وللديكتاتورية طالما كان هو الديكتاتور فلما بدأ الصراع علي السلطة بينه وبين عبد الناصر وتنبه إلي أن مجلس قيادة الثورة يسعي لتقليص شعبيته وخاصة داخل القوات المسلحة ويدير الأمور من وراء ظهره ويسعي إلي تركيز الأضواء علي زعيم الثورة الحقيقي ثار ولوح في وجه الجميع بقميص الديمقراطية فكان لابد من إزاحته من فوق خشبة المسرح بأسلوب لم يكن يخلو من الخشونة والقسوة فقد انتقل من القصر الجمهوري إلي معتقل قصر المرج ليظل أسيرا به لمدة ستة عشر عاما والرابع كمال الدين حسين الذي كان في بداية الستينات يحوز أكثر من تسعة مناصب في وقت واحد .... وعلي امتداد السنوات الاثنتي عشرة الأولي من عمر الثورة التي كان خلالها كمال الدين حسين يتقلب بين هذه المناصب وغيرها ولم يشاهد يوما وهو يرتدي قميص الديمقراطيه فمع انه كان عضوا بالإخوان المسلمين فإنه لم يعترض علي المحاكمات غير القانونية التي أجريت لهم عام ١٩٥٤ وانتهت بإعدام ستة منهم وصدور أحكام قاسية بالسجن بحق الآلاف ولم يعترض وفي مارس ١٩٦٤ سحبت اختصاصاته فبدأ يتنبه بعد أثني عشر عاما أن البلد يحكم حكما ديكتاتوريا فعاد إلي قواعده سالما وأخذ يوزع علي زواره كتاب " معالم في الطريق " الذي كتبه الشهيد سيد قطب ثم كتب رسالته الشهيرة إلي عبد الناصر إلي استهلها بعبارة " اتق الله " احتج فيها علي اعتقال الإخوان المسلمين وتعذيبهم فأمر باعتقاله.

والخامس جمال سالم الذي أصر علي الاحتفاظ بمجلس قيادة الثورة بعد انتهاء فترة الانتقال ليكون بمثابة مجلس استشاري يشارك مع رئيس الجمهورية في رسم السياسات فلما رفض عبد الناصر انسحب احتجاجا علي الديكتاتورية مع انه هو واخوة كانا من أشد المتحمسين لكافة الإجراءات العنيفة التي اتخذتها الثورة ضد خصومها بل أنه كان يرأس المحكمة العسكرية التي حكمت بالإعدام علي الكثير عام ١٩٥٤ وأثناء المحاكمة كان يسخر ويتهكم علي المتهمين .

والسادس " عبد اللطيف البغدادي " وقد غادر المسرح في مارس ١٩٦٤ ورفض الاشتراك في الحكم لأن مجلس الرئاسة الذي كان عبد الناصر قد شكله عام ١٩٦٢ ليكون بمثابة قيادة جماعية تشترك مع الرئيس في اتخاذ القرارات قد تحول إلي مجلس شكلي لا يجتمع وتصدر قراراته بالتمرير والحقيقة أن أحدا منهم لم يكن ديمقراطيا فقد كانت الديمقراطية هي قميص عثمان الذي يلوحون به عندما يحرمون من نعمة المشاركة في ممارسة الديكتاتورية فيتقلص نفوذهم وتتراجع اختصاصاتهم ويتقدم عليهم غيرهم سواء من زملائهم في الصف الأول أو من أتباع هؤلاء من الصفوف التالية . فقد كانت الديكتاتورية كطريق للتحرر من الاستعمار ووسيلة للتنمية الاقتصادية والقضاء علي التخلف الاجتماعي والسياسي موضة شائعة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وكانت هي الاختيار الذي انتهي إليه مجلس قيادة الثورة بعد أزمة مارس ١٩٥٤ بل أن بعض أعضاء المجلس ضاقوا بما كان يجري بينهم من مناقشات ديمقراطية مطولة فأعلن " أنور السادات " أنه لن يحضر جلسات المجلس ولن يناقش وأنه يوافق علي كل ما يراه " جمال عبد الناصر " وكتب له تفويضا بأن يصوت نيابة عنه في كل موضوع يطرح للمناقشة واقترح " جمال سالم " أثناء الأزمة مع " محمد نجيب " علي المجلس أن يفوض " عبد الناصر " في اتخاذ ما يشاء من قرارات علي أن يتداول مع الأعضاء تليفونيا فيما يري استشارتهم فيه. وحين اقتربت فترة الانتقال من نهايتها ناقش مجلس قيادة الثورة تصورات المستقبل فلم يطالب احد بالديمقراطية ولم يعارض أحد " أنور السادات " الذي كان عائدا من رحلة آسيوية حين قال أنه لاحظ في البلاد التي زارها أن حكم الفرد قد حقق لها أهدافها الوطنية والاجتماعية ووافق المجلس بالإجماع علي حل نفسه وعلي تسليم السلطة لـ " عبد الناصر " وعلي أن يتولي كل عضو من أعضائه الدور الذي يكلفه به بحيث لا يكون مسئولا عن غيره. تم (19) المهم أنه فى بداية الثورة ، انتهى تنظيم الضباط الأحرار الذى قام بالحركة الانقلابية ، التى مكنته من السيطرة على الدولة ، وظهر ما سمى باسم " مجلس قيادة الثورة " من قيادة التنظيم الذى ضمر ، وهو اسم يتناسب مع الهيمنة على الجيش كله وجهاز الدولة كله . واندمجت هذه القيادة التنظيمية الجديدة فى الجهاز الإدارى للدولة عبر عدد محدود جداً من الشهور، وتحولت القيادة إلى رئاسة ، وذلك بعد أن أجرى عدد من الإصلاحات والترميمات على أجهزة الدولة ذات الحساسية من الناحية السياسية. (20) اندمجت السياسة فى جهاز الإدارة ، واندمجت القيادة السياسية فى الرئاسة الإدارية ، واندمجت وظائف الدولة التنفيذية والتشريعية ، وحصر نطاق الرقابة القضائية بما يمكن من طلاقة اتخاذ القرارات ذات الأهمية السياسية ، أو ذات الأهمية التنظيمية والإدارية فى تشكيل الوضع المؤسسى الجديد . وعرف نظام اللاحزب ؛ أى النظام الذى لا يعتمد فى اتخاذ قراراته السياسية على جماعة محددة يتشكل منها تنظيم سياسى يملك اتخاذ القرارات الخاصة بالتوجهات العامة ، معتمداً على صلته المباشرة بقوى الرأى العام ، والنخب والجماعات التى يتشكل منها الرأى العام الفعال وفى ٢ يونيو ١٩٥٦ وافق الشعب المصرى فى استفتاء عام على اختيار جمال عبد الناصر رئيسا للجمهوريه فى ظل اول دستور دائم لمصر منذ قيام ثوره ٢٣ يوليو سنه ١٩٥٢ ولم يعد ثمه محل لبقاء (مجلس قيادة الثورة) قائما فى ظل دستور سنة ١٩٥٦ فحل المجلس نفسه بعد ان عانى من التفكك مدة طويله وكان عبد الناصر يردد الشكوى من ان بقاء هذا المجلس يقف حائلا بينه وبين

الانطلاق وفى تنفيذ السياسه التى يرتاها هو لتحقيق اهداف ثورة ٢٣ يوليو بالكامل وبحل مجلس قياده الثوره انتهت نظريا " الشرعيه الثوريه " وقام نظام مختلف اساسه حكم الفرد ممثلا فى شخص عبد الناصر لاشريك له ولا معقب على تصرفاته

المتحف

في عام ١٩٤٩ أمر الملك فاروق بإنشاء مقر لرسو السفن الملكية في الجزيرة علي الطراز المعماري اليوناني الروماني القديم وقد انتهت إعمال البناء في عام ١٩٥١ بتكلفة وصلت وقتها إلي حوالي ١١٨ ألف جنية مصري والمبني مقام علي مساحة ٣ الأف و ٢٠٠ متر مربع وهو مكون من ثلاثة طوابق علي شكل مربع تقريبا ويحتوي علي أربعين غرفة وعقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقع اختيار أعضائها علي هذا المبني ليكون مقرا للقيادة وقد تميز المبني بشرفته الكبيرة التي تطل علي ثكنات قصر النيل مقر القوات البريطانية في مصر قبيل الجلاء فبعد أن كان مبني القيادة العامة للجيش بكوبري القبة مقرا للثورة في أيامها الأولي بينما ظل أو صياء العرش يتخذون قصر عابدين مقرا لهم وتحول المبني تدريجيا إلي مقر يجتمع فيه الثوار ساعات طويلة للتشاور واتخاذ القرار ومبني مجلس قيادة الثورة بالجزيرة والذي يطل علي ضفاف نهر النيل يعد واحدا من أهم الأماكن التي شهدت أخطر القرارات التي صدرت بعد أن أتخذه أعضاء مجلس قيادة الثورة مقرا لهم وحيث شهدت غرفة الأربعين قرارات مهمة غيرت مجري التاريخ المصري خاصة في الفترة من (١٩٥٢-١٩٧١) وقد أهمل هذا المبني – تماما – منذ حوالي خمسة وثلاثين عاما ولم يعد هو ذلك المكان الذي شهد أخطر الاجتماعات وضم الكثير من الوثائق والقرارات والتي لو خرجت من مكانها لأفصحت عن كثير من الحقائق الغائبة والتي تجيب عن تساؤلات طالما تمنينا الإجابة عنها وفي عام ١٩٩٩ صدر قرار جمهوري رقم ٢٠٤ بتخصيص المبني ليصبح متحفا لزعماء ثورة يوليو وبالفعل تسلمت وزارة الثقافة المبني وهو في حالة لا تليق بمكانته فغرفه سيئة عبارة عن غرف عارية وأبوابه وشبابيكه محطمه وبالفعل تم إعداد مشروع لإعادة صياغة المبني لتحويله إلي متحف ومركز ثقافي يحمل صفات العرض المتحفي ومن المفترض أن يضم المتحف المقتنيات الخاصة بزعماء مصر بعد الثورة إلي جانب الوثائق والمخطوطات وأبرز البحوث والدراسات التي كتبت عن ثورة يوليو والأفلام التسجيلية التي تؤرخ للأحداث التي وأكبت اندلاعها كما يتضمن المشروع تخصيص جناحين للرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات داخل مكتبيهما ليضما جميع المتعلقات الشخصية والأوسمة والنياشين بالإضافة إلي قاعة عرض في الدور الثاني للرئيس محمد نجيب وبعد توقف أعمالها نظرا لتطور الأحداث السياسية عندئذ توقف الزمن داخل مبني مجلس قيادة الثورة وفقدت الصلة بكل ما يتعلق بوثائق المجلس في محاضر اجتماعات ومن تسجيلات المحاكمات حتي الخطابات والمراسلات التي صدرت من داخل المكان وشيئا فشيئا بدأ المبني يفقد بريقة خاصة بعد الانتهاء من محاكمات ثورة التصحيح – مايو ١٩٧١ – التي كانت تتم بداخله ليتحول بعدها إلي مقر للسكرتارية نظرا لقربه من منزل الرئيس السادات بالجيزة ثم ليصبح بعد ذلك مقرا للجنة التي تم تشكيلها بقرار جمهوري عام ١٩٧٥ لتقوم بأعمال التوثيق والتاريخ لوثائق يوليو وذلك برئاسة نائب رئيس الجمهورية وقتئذ محمد حسني مبارك ومن أهم الأحداث التي حدثت داخل ذلك المبني المحاكمات السياسية مثل محاكمات سلاح الفرسان عام ١٩٥٤ ومحاكمة جماعة الأخوان في ١٩٥٤ و ١٩٦٥ ومحاكمة الثورة التي حاكمت مجموعة المشير عبد الحكيم عامر بعد هزيمة ١٩٦٧ ومحاكمات ١٥ مايو ١٩٧١ لمراكز القوي خلال ما سمي بثورة التصحيح أثناء فترة حكم الرئيس محمد أنور السادات كما شهدت قاعاته وأروقته الممتدة تنصيب محمد نجيب أول رئيس للجمهورية في يونية ١٩٥٣ كما صدرت في داخله قرارات غيرت مجري التاريخ بلغت ١٣٤ قرار في الفترة من (١٩٥٢ – ١٩٥٧) من أهمها إعلان الجلاء – تأميم قناة السويس – بناء السد العالي – الوحدة مع سوريا كما خرجت منه جنازة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠

قرارات مجلس قيادة الثورة (٢١)

١- الإنذار الموجه للملك السابق – ٢٦ يوليو ١٩٥٢ –
٢- إعلان الدستور المؤقت – ١٠ فبراير ١٩٥٣ –
٣ – إحالة ضباط إلى المعاش – ٠٩ يونيو ١٩٥٣ –
٤-قبول استقالة الدكتور محمد صبرى وزير التموين – ١٦ يونيو ١٩٥٣ –
٥- إلغاء النظام الملكى و إعلان الجمهورية – ١٨ يونيو ١٩٥٣ –
٦- إحالة قائد فرقة جوية حسن محمود إلى المعاش – ٢٢ يونيو ١٩٥٣ –
٧- إحالة اليوزباشى فتح الله رفعت إلى المعاش – ٣٠ يونيو ١٩٥٣ –
٨- إيقاف تنفيذ حكم صادر من اللجنة القضائية – ٢٣ يوليو ١٩٥٣ –
٩- إحالة القضية رقم ٦ عسكرية عليا ٥٣ (٥٩ عسكرية أبو حماد) على محكمة الثورة – ٢٤ سبتمبر ١٩٥٣
١٠- انتداب الدكتور إبراهيم حلمى ليكون سكرتيرا للمؤتمر المشترك – ٢٧ سبتمبر ١٩٥٣ –
١١- تعيين البكباشى زكريا محيى الدين بأعمال المدعى فى قضايا الغدر بدلا من أنور السادات ٢٧ سبتمبر – ١٩٥٣ –
١٢- مصادرة أموال الملك السابق فاروق وإلغاء الحراسة – ٢٧ سبتمبر ١٩٥٣ –
١٣- إلغاء إحالة قضايا الي محكمة الثورة (تمثال الملك فؤاد كوبرى المنصورية ترعة حجاجة (٢٩ سبتمبر ١٩٥٣ –
١٤- تعيين قائد الجناح جمال سالم وزيرا للمواصلات وتعينات أخري – ٤ اكتوبر – ١٩٥٣ –
١٥- إلغاء إحالة بعض القضايا إلى محكمة الثورة –٥ اكتوبر ١٩٥٣ –
١٦- إحالة القضية رقم ١ سنة أولى قضائية كسب غير مشروع الي محكمة الثورة – 5 نوفمبر ١٩٥٣ –
١٧- استرداد أموال الشعب وممتلكاته من أسرة محمد على –٨ نوفمبر ١٩٥٣ –
١٨- إنها عقود وتسوية حالة بعض موظفى الإذاعة – ٢٢ نوفمبر ١٩٥٣ –
١٩- ترقية السيد القائمقام إسماعيل محمد وأخرين وإحالتهم للمعاش –٣ يناير ١٩٥٤ –
٢٠- قبول استقالة السيد إسماعيل القبانى، وتعيناتاخري – ٠٣ يناير ١٩٥٤ –
٢١- حل جماعة الأخوان المسلمين – ١٤ يناير ١٩٥٤ –
٢٢- إعطاء مهلة سبعة أيام لكل من يحوز أو يحرز أسلحة وذخائر وتقديمها إلى أقرب مركز بوليس – ٣١ يناير ١٩٥٤ –
٢٣- رفض استقالة الدكتور حلمى بهجت ، وتعينات اخري– 7 فبراير ١٩٥٤ –
٢٤- العفو عن البكباشى مصطفى راغب وأخرين – 4 مارس ١٩٥٤ –
٢٥- عقد جمعية تأسيسية تنتخب عن طريق الاقتراع – 5 مارس ١٩٥٤ –
٢٦- العفو عن البكباشى إبراهيم عاطف وأخرين – 7 مارس ١٩٥٤ –
٢٧- السماح بقيام أحزاب وحل مجلس قيادة الثورة – ٢٥ مارس ١٩٥٤ –
٢٨- إرجاء تنفيذ قرارات المجلس التى صدرت فى ٢٥ \ ٣ \ ١٩٥٤ – ٢٩ مارس ١٩٥٤ –

٢٩- إحالة اللواء على محمد ألبنا وأخرين إلى المعاش – إبريل ١٩٥٤ –

٣٠- إحالة قائد الأسطول الجوى حسين كمال سيف النصر وأخر إلى المعاش –١١ إبريل ١٩٥٤ – ٢ – حرمان كل ممن سبق أن تولى الوزارة في الفترة من ٣١- فبراير ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو١٩٥٢ من كافة الحقوق السياسية

٣٢- حل نقابة الصحفيين وتفويض وزير الارشاد فى تشكيل لجنة تحل محله مؤقتا – ١٥ ابريل ١٩٥٤ –

٣٣- اعتماد قرار وزير الارشاد لتشكيل لجنة مؤقتة لنقابة الصحفيين – ١٦ ابريل ١٩٥٤ –

٣٤- إعادة تشكيل لجنة مصادرة أموال أسرة محمد على – ١٧ ابريل ١٩٥٤ –

٣٥-تاليف الوزارة –١٧ ابريل ١٩٥٤-

٣٦- تعينات- ١٧ ابريل ١٩٥٤-

٣٧-قبول استقالة السيد سليمان حافظ المستشار القانوني لرئاسة الجمهورية –١٧ ابريل ١٩٥٤-٢

٣٨- قبول تخلي اللواء محمد نجيب عن رئاسة الوزارة وان يكلف البكباشي جمال عبد الناصر بتاليف الوزارة – ١٧ ابريل ١٩٥٤-

٣٩-احالة اليوزباشي عبد الفتاح محمد من خدمة الجيش الي المعاش – ٥ مايو ١٩٥٤-

٤٠-الحاق السيد البكباشي حسن سري بمكتب الادعاء –٢٣ مايو ١٩٥٤-

٤١- تشكيل دائرة جديدة لمكمة الثورة –٢٣ مايو ١٩٥٤-

٤٢-الاستغناء عن خدمات اليوزباشي محمد زكي شعراوي واخرين –١ يونية ١٩٥٤

٤٣- احالة السيد البكباشي احمد صبيح واخرين الي المعاش –١٥ يونية ١٩٥٤

٤٤- احالة القائمقام عبد الحميد السيد لطفي واخرين الي المعاش – ٢٢ يونية ١٩٥٤

٤٥- الاستغناء عن خدمات الصاغ محمد كامل ابراهيم واخرين –٢٢ يونية ١٩٥٤

٤٦- احالة السيد البكباشي سليمان ابراهيم واخرين الي المعاش –٣٠ يونية ١٩٥٤

٤٧- رفع التحفظ عن اموال السيد محمود خيري و الافراج عنة فورا – يوليو ١٩٥٤

٤٨-احالة السيد البكباشي علي صلاح الدين الي المعاش- اغسطس ١٩٥٤

٤٩- احالة القائمقام محمود يونس واخرين الي المعاش- اغسطس ١٩٥٤

٥٠- احالة اليوزباشي محمد زكى شعراوى وأخرين إلى المعاش – أغسطس ١٩٥٤

٥١- منح البكباشى محمد أمين مصطفى الخشاب أقصى معاش لرتبة القائمقام – أغسطس ١٩٥٤

٥٢- احالة القائمقام أحمد قدرى سليمان إلى المعاش – سبتمبر ١٩٥٤

٥٣- إعادة تشكل لجنة عليا بشأن مصادرة أموال أسرة محمد على – سبتمبر ١٩٥٤

٥٤- إحالة الصاغ حسن إبراهيم وأخرين إلى المعاش – ٤ سبتمبر ١٩٥٤

٥٥- الاستغناء عن خدمات بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات و منهم الدكتورعبد المنعم أحمد الشرقاوى وأخرين – ٢١ سبتمبر ١٩٥٤

٥٦- حرمان محمود أبو الفتح وأخرين من شرف المواطن وإسقاط الجنسية عنهم – ٢٣ سبتمبر ١٩٥٤

٥٧ إحالة السيد محمد متولى نور وأخرين إلى المعاش – ٣٠ سبتمبر ١٩٥٤

٥٨- تشكل محكمة مخصوصة – ٠١ اكتوبر ١٩٥٤

٥٩- إحالة اللواء حسين كامل وأخرين إلى المعاش – ٧ اكتوبر ١٩٥٤

٦٠- إحالة اللواء رزق صليب وأخرون إلى المعاش – ٧ اكتوبر ١٩٥٤

٦١- تسوية حالة ضباط وموظفى الجاخلية المحالين إلى المعاش – ١٥ اكتوبر ١٩٥٤

٦٢- إنهاء خدمة المهندس حافظ عثمان وأخرين – ٢٦ اكتوبر ١٩٥٤

٦٣- إحالة اليوزباشى جمال الدين السيد إلى المعاش – نوفمبر ١٩٥٤

٦٤- تشكل محكمة بقيادة قائد الجناح جمال سالم –١ نوفمبر ١٩٥٤

٦٥- إلحاق الأساتذة مصطفى الهلباوى وعلى نور الدين بالمحكمة المخصوصة – ٢ نوفمبر ١٩٥٤

٦٦- الاستغناء عن خدمات الصاغ عمر مصطفى أمين وأخرين –٢ نوفمبر ١٩٥٤

٦٧- إعفاء اللواء محمد نجيب من جميع المناصب التى يشغلها – ٤ نوفمبر ١٩٥٤

٦٨- إنهاء خدمة السيد محمد جميل عبد الشفيع بلتاجى وأخرون – ٧ نوفمبر ١٩٥٤

٦٩- تخويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية – ٧ نوفمبر ١٩٥٤

٧٠- تشكيل محكمة الشعب وإجراءاتها – ٩ نوفمبر ١٩٥٤

٧١- إعادة اليوزباشى محمد جمال النادى للخدمة بوزارة الداخلية – ١٥ نوفمبر ١٩٥٤

٧٢- منح الأميرالاى مصطفى كمال عبدالرازق أقصى معاش – ٣٠ نوفمبر ١٩٥٤

٧٣- منح المستحقين فى معاش المرحوم الصاغ يوسف عبد العزيز أقصى معاش رتبة البكباشى –٣٠ نوفمبر ١٩٥٤

٧٤- منح المستحقين فى معاش المرحوم البكباشى عبد القادر محمود عبد الله فهمى أقصى معاش – ٣٠ نوفمبر ١٩٥٤

٧٥- إحالة القائمقام على محمد مطاوع إلى المعاش –١ديسمبر ١٩٥٤

٧٦- إحالة بعض موظفى وزارة التربية والتعليم إلى المعاش – ٢ ديسمبر ١٩٥٤

٧٧- إحالة البكباشى محمد زبيع عبد الغنى حسن إلى المعاش – ٠٥ ديسمبر ١٩٥٥

٧٨- إحالة اللواء عبد الرحمن فوزى وأخرين إلى المعاش – ٣١ يناير ١٩٥٥

٧٩- تسوية معاش المرحوم البكباشى محمد عزت عبد الغنى – ٣١ يناير ١٩٥٥

٨٠- حل جماعة الأخوان المسلمين وتصفية شركاتها –٨ فبراير ١٩٥٥

٨١- إحالة الأميرالاى أحمد توفيق البكرى وأخرين إلى المعاش – ٢٨ فبراير ١٩٥٥

٨٢- صرف معاش المرحوم الصاغ ا محمود أحمد صادق وتعيين البكباشى اح حسين الشافعى وزيرا للشئون الاجتماعية- مارس ١٩٥٥

٨٣ –تعيين قائد الجناح حسن إبراهيم وزيرا للدولة لشئون رئاسة الجمهورية وشئون الإنتاج 2 مارس ١٩٥٥

٨٤- إنهاء خدمة محمد إبراهيم القراقصى وأخرين بوزارة التربية والتعليم – 6 مارس ١٩٥٥

٨٥- وقف القائمقام عمر أباظة وإحالة أخر إلى الاستيداع- 6 مارس ١٩٥٥

٨٦- تعيين أحمد خيرت سعيد نائبا لوزير الخارجية – ٢٠ مارس ١٩٥٥

٨٧- منح ورثة المرحوم محمد الصادق وأخر مكافأة كتعويض – ٢٧ ابريل ١٩٥٥

٨٨- إحالة الأميرالاى عياد إبراهيم وأخرين إلى المعاش – ١٨ مايو ١٩٥٥
٨٩- الإفراج عن الدكتور عبد العزيز الشال – ٢١ مايو ١٩٥٥
٩٠- فصل محمد عليوة وأخرين من وزارة التربية والتعليم – ١٢ يونيو ١٩٥٥
٩١- قبول استقالة حسين مرعى وتعيين الدكتور محمد أبو نصير وزيرا للتجارة والصناعة – ٢٩ يونيو ١٩٥٥
٩٢- إحالة البكباشى حسين كامل وأخرين إلى المعاش – يوليو ١٩٥٥
٩٣- ترقية الصاغين عبد الرحيم محمد إسماعيل وعبد المنعم إدريس إلى رتبة البكباشى واحالتهما إلى المعاش على رتبة القائممقام – يوليو ١٩٥٥
٩٤- إحالة البكباشى أحمد عبد المجيد وأخرين إلى المعاش – ٢٨ ١٩٥٥
٩٥- منح ورثة المرحوم محمد الحسينى عبد الوهاب أقصى معاش رتبة الأميرالاى – أغسطس ١٩٥٥
٩٦- إحالة الأميرالاى محمد عبد المنعم بدوى وأخرين إلى المعاش – ٢٠ اغسطس ١٩٥٥
٩٧- قبول استقالة الصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومى – ٢٩ اغسطس
٩٨- إحالة القائممقام صالح حسن أبو كدوك إلى المعاش – سبتمبر ١٩٥٥
٩٩- الترخيص لوزير الشئون الإجتماعية فى توزيع عشرين ألف جنيه لورثة المرحوم أحمد عرابى- أسبتمبر ١٩٥٥
١٠٠- قيام البكباشى ذكريا محيى الدين بأعمال مدير إدارة المخابرات ١ سبتمبر ١٩٥٥

وثائق لجنة كتابة تاريخ الثورة المحفوظة في مجلس قيادة الثورة:-

صدر قرار رئيس الجمهورية – السادات – رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٦ بتشكيل لجنة تسجيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من واحد وعشرين عضوا ثم صدر قرار آخر برقم ١٢١ لسنة ١٩٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٥ بتعين محمد حسني مبارك نائب رئيس الجمهورية مشرفا علي هذه اللجنة وتعيين الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم رئيسا للجنة المشار إليها وفي ٢٤ مارس ١٩٧٧ صدر قرار الأستاذ الدكتور رئيس اللجنة رقم ٣ لسنة ١٩٧٧ بندب الأستاذ الدكتور محمد وفيق أبو اتله أمينا فنيا للجنة كما صدر في أول إبريل سنة ١٩٧٧ قرار سيادته رقم (٧) لسنة ١٩٧٧ بتشكيل هيئة فنية تختص بمعاونة رئيس اللجنة في تنفيذ المهام المحددة للجنة وعين مقررا لها الأستاذ الدكتور سليمان الطماوي وقد انقسمت اللجنة العامة لتسجيل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى لجان فرعية على النحو التالى :-

١- اللجنة الفرعية الاجتماعية والثقافية ومقررها الأستاذ الدكتور أحمد خليفة
٢- اللجنة الفرعية للبحث العلمى والتعليم العالى ومقررها الدكتور عبد العزيز سليمان
٣- اللجنة الفرعية السياسية ومقررها الأستاذ الدكتور السيد على السيد
٤- اللجنة الفرعية للتنظيمات السياسية والشعبية ومقررها سيد زكى عبد الهادى
٥- اللجنة الفرعية للاقتصادية ومقررها الأستاذ الدكتور حسين خلاف
٦- اللجنة الفرعية للتنسيق ومقررها الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم
٧- اللجنة الفرعية للتوثيق ومقررها الفريق جمال عسكر

قد بلغ مجمل أعضاء اللجنة والمعاونين ١٣٠ عضوا وقد تم عمل دليل لأهم الوثائق التاريخية لمصر الحديثة كما أنجزت الأمانة الفنية إعداد بيلوجرافيه (عربي – أجنبي) للرسائل الجامعية الهامة التي تمس الحياة المصرية والمتعلقة بها هذا بجانب بيلوجرافيه للكتب لكتب والمطبوعات الحكومية والمذكرات والأبحاث ذات الموضوع وقد تم عمل مصطلاحات ورموز للوثائق وأماكن حفظها

ولقد تمكنت الأمانة الفنية من تجميع العديد من الوثائق التي بدء في حفظها بمقر اللجنة وأهمها وثائق هيئة التحرير ووثائق الاتحاد القومي ووثائق الاتحاد الاشتراكي العربي كذلك وثائق التنظيم الطليعي والوثائق الخاصة بلجنة تصفية الإقطاع وبعض الوثائق البرلمانية وبعض وثائق مجلس النظار كما أمكن الاتفاق مع الأجهزة والوزارات علي تصوير ما لديها من وثائق هامة وقضايا سياسية ووطنية كما عثرت اللجان علي أربع غرف مغلقة في مبني الاتحاد الاشتراكي بها كميات كبيرة جدا من الأوراق الخاصة بسامي شرف كما اهدي فؤاد سراج الدين وزير الداخلية السابق وسكرتير حزب الوفد السابق اللجنة كافة مضابط ومحاضر الجلسات السرية وغير السرية لحزب الوفد وهي تضم معلومات هامة جدا تتعلق بعلاقة الوفد بإحداث هامة في تاريخ مصر وشكلت اللجنة – لجان استماع لكل من عاصروا أحداث الثورة وكانت اللجنة العسكرية هي أنشط اللجان فقد انتهت من تسجيل أحداث حرب ١٩٦٧ وملابساتها وتوصلت بالفعل إلي الحقائق كاملة لكل ما حدث كذلك توصلت اللجان الأخري إلي حقائق هامة تتعلق بأسباب حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ودوافعه ودور الأطراف المختلفة فيه بما في ذلك السراي والإنجليز وذلك بعد عثور اللجنة علي رسالة خطيرة بعث بها الإنجليز إلي الملك ساعدتهم علي تصحيح الكثير من الأحكام والكثير من الوقائع المتعلقة بحرب ١٩٤٨ ومن الجدير بالذكر أن جريدة الوطن الكويتية بدء من ٨ يونية ١٩٨٢ قد نشرت شهادات قادة الجيش أثناء حرب ١٩٦٧ والتي سبق أن أدلوا بها أمام لجنة كتابة تاريخ الثورة . وكانت لجنة كتابة التاريخ قد عملت علي أن يتحول مقر اللجنة بالجزيرة وهو مبني مجلس قيادة الثورة إلي مركز يطلق عليه اسم مركز ثورة يوليو ١٩٥٢ لتوثيق تاريخ مصر يتم إعداده وتجهيزه علي أحدث الأساليب العلمية والفنية عالميا وتحقيقا لهذه الفكرة تم اللجنة شراء نواه هذا المركز من معدات حديثة لأجهزة التصوير " الميكروفيلم " وتم تركيبها بالمقر... لكن لأحد يعرف ماذا حدث بعد ذلك وحاليا تجري محاولات من خلال الاستعانة بالمتخصصين لتحويل المبني إلي متحف يضم مقتنيات الثورة والثوارو ما نشر عنهما والسؤال الملح هنا ماذا حدث بعد توقف لجنة توثيق وتاريخ الوثائق منذ ما يقرب من عشرين عاما ويذكر أن التصور الذي وضع لما سيضمه المبني بعد الانتهاء من أعمال التطوير هو وجود مكتبة ضخمة تحتوي علي وثائق الثورة . فمبني مجلس قيادة الثورة بالجزيرة قد شهد اجتماعات حيوية وبالتالي كان الحل النموذجي لا يكون فقط بترميمه وتحويله إلي متحف بانورامي لقادة الثورة مع إضافة بعض مظاهر الحداثة الفنية من ليزر وأضواء وغيرها بل المطلوب أكثر من ذلك وهو ضرورة فتح الباب أمام الباحثين للإطلاع علي جميع الوثائق التي تحوي تاريخ مصر الحقيقي بعيدا عن المذكرات والذكريات وحتي لا نقع في شرك تحريف التاريخ وإعادة سرده كل علي هواه أو علي قدر ما تعينه الذاكرة بل أن القضية الأخطر أن هناك عددا من الأفراد ممن حظوا بموقع قريب من إدارة الحكم فاحتفظوا بجميع الوثائق التي طالتها يدهم لأنفسهم وبعضهم احتفظ بها في خزائن بنكية خاصة سواء داخل مصر أو خارجها وكأن تاريخ مصر أصبح ملكا ه أو لأحد غيره فلماذا اذا لم يتم حتي الآن تجميع جميع الوثائق التي لدي الأفراد لحفظها بدار الكتب والوثائق القومية تحت اسم " وثائق الأفراد " لضمان عموم الفائدة منها كذلك مطلوب مزيد من الشفافية من قبل الجهات الحكومية خاصة بعد انقضاء خمسين عاما علي الثورة أي مرور فترة السرية الخاصة بأية وثيقة فكيف يمكن تحقيق تاريخ دولة ما دون الاستعانة

بالوثائق والمستندات الرسمية خاصة فيما يتعلق بحدث مهم كثورة يوليو ١٩٥٢ بعد مرور اكثرمن سبع وخمسين عاما علي قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ فإن وقعها في النفس لا يزال غائرا في نفوسنا بما لها و ما عليها .

هوامش(مصادر ومراجع الدراسة

(١)اختلفت الآراء حول حول تحديد تاريخ موحد لنشأة تنظيم الضباط الاحرار'هناك من يرى ان اللبنه الأولى للتظيم تم وضعها فى عام ١٩٣٨. عبد العظيم رمضان ، تطور الحركه الوطنيه فى مصر ،ص ١٣٧ وكذلك انظر كمال رفعت ، حرب التحرير الوطنيه ، ص ١٤ ، وآخرون ومنهم فاتيكيوتس يرون ان اللبنه الأولى للتنظيم وضعت عام ١٩٣٩ ، ناصر وجيله ، ص١٠١.بينما يرى البعض الاخر ان اول تنظيم هو تنظيم سلاح الطيران ١٩٤٠ الذى بدأ بمجموعه من اربع ضباط برتبه الملازم طيار تتكون من احمد سعودى ابو على – حسن عزت – وجيه اباظه – عبد اللطيف البغدادى ، والمكتب المصرى الحديث ١٩٧٧ ، ج١، ص. وهناك راى اخر يشير الى ان النواة الاولى لتنظيم الضباط الاحرار قد ارسيت فى اواخر عام١٩٤٩ ، رفعت السعيد ، تاريخ المنظمات اليساريه المصريه ، ص ٣٤٣. فى الوقت الذى نرى فيه كتابا آخر لعبدالله امام ينقل عن حديث لجمال عبد الناصر عام ١٩٦٢ أجراه دافيد مورجان من صحيفه صنداى تايمز ان عام ١٩٤٥ كان اكثر من مجرد عام انتهاء الحرب فقد شهد بدايه حركه الضباط الاحرار . انظر عبد الله امام ، الناصريه دراسة بالوثائق فى الفكر الناصرى ، ص ٣٧ . ويوضع فاتيكيوتس جانبا آخر من جوانب الاصل الاجتماعى الطبقى للضباط الاحرار حيث يذكر انه كان من بين اعضاء تنظيم لضباط الاحرار من ينتمون الى خلفيات أرستقراطيه ومكانة اقتصاديه افضل ، ويذكر منهم على سبيل المثال قائد الجناح على صبرى وشقيقه حسين ذو الفقار صبرى اللذان كانا من الضباط الطيارين بالقوات الجويه كما يرى ان ذلك يصدق ايضا على العقيد ثروت عكاشه . واذا كان ابناء الطبقه المتوسطه والفقيرة قد تمكنوا من الالتحاق بالكليه الحربيه مستفدين بالسياسه التى وضعها الوفد عندما تولى الحكم ١٩٣٦ لتوسيع الجيش بعد ابرام معاهدة ١٩٣٦ تأهبا للحرب العالميه الثانيه كان امرا طبيعيا ان يجرى التوسع فى سياسه القبول بالكليه الحربيه عام ١٩٣٦، فقد جاء تطبيقا لما نصت عليه المعاهده وما فرضته على مصر من التزامات عسكريه تجاه الدوله الحليفه فكان امرا طبيعيا ان يجرى ذلك التوسع فى سياسه القبول وفاء لهذه الالتزامات الجديدة .

عبد الرحمن الرافعي، "ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢"، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٩ .

عبد الرحمن الرافعي، "مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢"، الطبعة الثانية، 1964.

Vatikiotis the Ejyptian Army in Politics (Indiana university press Bloomington 1961) .:

(٢)طارق البشري الديمقراطية ونظام ٢٣يولية(١٩٥٢-١٩٧٠)دار الهلال ١٩٩٠ص ١٠١وما بعدها- طارق حبيب، "ملفات ثورة يوليه"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧.

(٣) أنور السادات، "البحث عن الذات قصة حياتي"، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولي، ١٩٧٨.، خالد محيي الدين،" والآن أتكلم"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولي، ١٩٩٢، طارق حبيب، "ملفات ثورة يوليه"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، محمد أنيس وآخر، "ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ وأصولها التاريخية"، دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

(٤) حسين محمد أحمد حمودة، "أسرار حركة الضباط الأحرار والإخوان المسلمون"، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٥ لمعي المطيعي،" هؤلاء هم رجال يوليه"، مكتبة مدبولي، ١٩٨٩... خالد محيي الدين،" والآن أتكلم"، مركز الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولي، ١٩٩٢.

(٥) جمال حماد، "٢٢ يوليه أطول يوم في تاريخ مصر"، كتاب الهلال، العدد ٣٨٨، أبريل –١٩٨٣

Dekmejian, Egypt Under Nasser A Study In Political Dynamics, New York, State University Of New York Press, 1971- P.P. 192-199

.(٦) لمزيد من المعلومات عن حادثة ٤فبراير ١٩٤٢ راجع محمد صابر عرب ،هجوم علي القصر الملكي (حادثة ٤فبراير١٩٤٢)مكتبة الاسرة ٢٠٠٣ عبد اللطيف البغدادي، "مذكرات عبداللطيف البغدادي"، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٧، جزءان ...سيد جاد، "الحرس الحديدي"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.وعن علاقة الضباط بالثائر عبد العزيز علي انظر عبد العزيز علي،الثائر الصامت مذكرات اعداد عبد الخالق لاشين ،دار المعارف ١٩٧٨ .

(7) محمد نجيب ،كلمتي للتاريخ ، دار الكتاب النموذجي ،القاهرة ١٩٧٥،ص٤٠

(8) كمال رفعت ، مذكرات حرب التحرير الوطنية –اعداد مصطفي طيبة – دار الكاتب العربي القاهرة ١٩٦٨

(٩) البغدادي الجزء الاول ص٣٧ – احمد حمروش شهود ثورة يوليو الجزء الرابع ص ٣٣٩ ولمزيد من التفاصيل راجع ، حمدي لطفي،" كتاب الهلال عن ثورة ١٩٥٢"، العدد ٣١٩ – يوليه ١٩٧٧.، محمود فوزي، "الضباط الأحرار يتحدثون"، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٠، رفعت سيد أحمد، "ثورة الجنرال جمال عبدالناصر"، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣... محمد الجوادي، "مذكرات الضباط الأحرار"، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ .

(١٠) أنور السادات، "البحث عن الذات قصة حياتي"، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولي، ١٩٧٨ .أنور السادات، "قصة الثورة كاملة"، كتاب الهلال، ٧٥، ١٩٥٧ أنور السادات، "أسرار الثورة المصرية"، مطابع معتوق، بيروت، د.ت.

(11) طارق البشري الديمقراطية ونظام ٢٣يولية(١٩٥٢-١٩٧٠)دار الهلال ١٩٩٠ص١٢٤

(12) صحيفة روزاليوسف ٢٥ يولية ١٩٨٣ حديث ابراهيم الطحاوي

(١٣) جمال حماد، "٢٢ يوليه أطول يوم في تاريخ مصر"، كتاب الهلال، العدد ٣٨٨، أبريل –١٩٨٣ص٥٧ وما بعدها وعن دور يوسف صديق راجع اوراق يوسف صديق ،ليلة ثورة ٢٣يوليو ،تقديم عبد العظيم رمضان ،مكتبة الاسرة ٢٠٠١

(١٤) لمزيد من المعلومات عن الجيش والمؤسسة العسكرية أو عن النخبة السياسية، ودورها في الحياة السياسية راجع على وجه الخصوص:

Panayiotis Vatikiotis, Egypt Since The Revolution, London, George Allen And Unwin Ltd., 1968. Hrair Dekmejian, Egypt Under Nasser.. A Study In Political Dynamics, New York, State University Of New York Press, 1971. Shahrough Akhavi, Egypt.. New Partimonial Elite, in: Frank Tachau, Political Elites And Political Development In The Middle East, New York, Schenkman Pub. Co., 1975. Iliya Harik, The Single Party As A Subordinate Movment, The Case Of Egypt, World Polities, Vol. 26, No. 1, October 1973.

اليعازر بعيري، "ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي"، ترجمة بدر الرفاعي، سينا للنشر، مسلسل رقم (١)، الطبعة الأولى، ١٩٩٠ -عبد العظيم رمضان، "الجيش المصري في السياسة، ١٨٨٢-١٩٣٦"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧

(١٥) يلاحظ أننا في عالمنا العربي أسرفنا بعض الشئ في استخدام لفظ " ثورة " فكل حركة أو انقلاب أو هوجة أو انتفاضة هي في نظرتنا المتساهلة ثورة وإن تجردت من أركانها وعناصرها مع أن للثورة مفهوما محددا يتمثل أو ما يتمثل في : انتفاضة جماهيرية آتية من الأعماق أي من القاعدة الشعبية العريضة بقصد الإطاحة بنظام الحكم القائم والقضاء على من يمارسونه أو يمثلونه ولما كان هؤلاء لا يستسلمون للشعب الثائر

بسهولة فالثورات غالبا عنيفة في حركتها وسيرتها وجذرية في نتائجها ومحصلتها

فانقلاب حسني الزعيم علي الحكم في سوريا ٤٩ ثورة وانقلاب سامي الحناوي علي حسني الزعيم في نفس العام ثورة وحركة أديب الشيشكلي ثورة وهبه ضباط الجيش السوري للقضاء عي وحدة مصر وسوريا في ١٧ سبتمبر ١٩٦١ ثورة واستيلاء حزب علي الحكم في دمشق ١٩٦٥ ثورة وانقلاب عبد الكريم قاسم ١٩٥٨ علي النظام الملكي في العراق ثورة واستيلاء البعث علي الحكم والإطاحة بعبد الرحمن عارف في ١٩٦٨ ثورة وانقلاب الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ في ليبيا ضد الملك أدريس السنوسي ثورة وانقلاب عبد السلام عارف١٩٦٢ ثورة وانقلاب إبراهيم الحمدي في اليمن علي الحكم المدني في صنعاء ١٩٧٤ ثورة وانقلاب اللواء إبراهيم عبود في السودان ١٩٥٨ ثورة وانقلاب اللواء جعفر النميري ١٩٦٩ ثورة وحتي عملية التصحيح البارعة إلي أطاحت سلميا بمراكز القوي من رواسب عهد عبد الناصر في مصر ١٩٧١ صارت ثورة بعد أن كانت حركة وانقلاب هواري بومدين الغادر ضد سلفه أحمد بن ببلا في الجزائر ١٩٦٥ ثورة هذا فضلا عن انقلابات عسكرية أخري في أفريقيا كما حدث في الصومال وبوروندي وإثيوبيا بل أصبحت الانقلابات في الدول الأفريقية النامية أمرا عاديا ففي يوم واحد هو الخامس من يونيو ١٩٧٧ مثلا وقع انقلابان انقلاب في جزر سيشيل دبره زعيم ماركسي وانقلاب آخر فاشل في جزر القمر .

ولكن أين مكان حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من تلك الثورات والانقلابات ؟

وهل كانت انقلابا عسكريا ؟ فالذي تحرك ليلا في ٢٢-٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ علي السلطة داخل الجيش أولا ثم في الدولة بعد ذلك لم يكن جماهير الشعب بل فريق من القوات المسلحة يتزعمه تنظيم الضباط الأحرار وهو تنظيم عسكري سري لم يكن له جذور في الشعب بل حرص التنظيم علي أن يظل عسكريا بحتا بعيدا عن الأحزاب والهيئات .

فالحقيقة التاريخية التي يمكن أن نستخلصها من دراستنا لهذا اليوم هي : " لم يكن علي وجه التحقيق ثورة وإنما كان انقلابا بل نذهب إلي أبعد من ذلك فنقول أنه كان انقلابا محدودا " فثوار ٢٣ يوليو لم يكونوا في ذلك اليوم يستهدفون أكثر من القيام بانقلاب محدود لإسقاط حاكم هو " فاروق " مع إجراء بعض التطهير والإصلاح في الحياة السياسية ومع الاحتفاظ بنظام الحكم السابق الذي أرساه دستور ١٩٢٣

وبمعني آخر : إن ثوار ٢٣ يوليو لم يستهدفوا الاستيلاء علي السلطة ومباشرة الحكم وإنما استهدفوا فقط إسقاط " فاروق " ثم تسليم الحكم بعد ذلك إلي نفس الطبقة التي كانت تحكم قبل الثورة ." البكباشي جمال عبد الناصر " نفسه قال كذلك في مقال نشر بمجلة التحرير في الأول من أكتوبر عام ١٩٥٢ بعنوان " كيف دبرنا هذا الانقلاب " ثم في خطابه يوم ٢٥ نوفمبر عام ١٩٦١ إمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني حيث قال :

" يوم ٢٣ يوليو لم يكن في خاطرنا بأي حال من الأحوال أن نستولي عي الحكم ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب في القضاء علي الملكية الفاسدة والقضاء علي حكم الاستعمار " بل كان " اللواء محمد نجيب " كما صرح بجريدة المصري بتاريخ ١٩٥٢/١١/١٣ يفضل كلمة " نهضة " علي كلمة " ثورة " حتي أنه أعلن " محاربة كل شئ يرمي إلي تغيير فجائي أو غير فجائي بقدر المستطاع " وهذا الموقف استفز الدكتور طه حسين فكتب بمجلة التحرير في ١٩٥٢/١٢/١ " أن كلمة الثورة أدق معني وأصدق دلالة وأجود تصويرا للحياة التي نحياها منذ شهور " ثم طالب الثورة بالأقدام الجرئ السريع علي طائفة من الأعمال الإصلاحية الخطيرة التي تهيئ للشعب في كل يوم صدمة نفسية ليعلموا أن حياتهم قد تغيرت "

قراررئيس الجمهورية رقم ١٣٨٦ الذي ضم المجموعة رقم ١ و قراررئيس الجمهوريةرقم ١٣٨٧ لسنة ١٩٧٢ الذي ضم المجموعة ٢،٣ (الجريدة الرسمية العدد ٤٦،٢ /١١/١٩٧٢)

وبما أن الثورة لم تكن تستهدف الاستيلاء علي الحكم وتسلم السلطة فقد كان من الطبيعي ألا تكون وراءها أيديولوجية بل أن منشورات الضباط الأحرار قبل الثورة تخلو من الاهتمام بقضايا التغيير الاجتماعي بل أن مشروع الإصلاح الزراعي لم يكن من فكر الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة وإنما كان من فكر القوي السياسية السابقة علي الثورة فاهتمام الثوار تركز في القضاء علي الاستعمار. ماذا حدث ولماذا تغيرت الأهداف والتوجيهات وما الذي جعل الثوار يتطلعون إلي السلطة والحكم المطلق وقد تزعم " سليمان – السنهوري – رضوان " الحركة المضادة للديمقراطية لعل أهم هؤلاء " سليمان حافظ "الذي استطاع بعد شهر ونصف الشهر من قيام الثورة أن يستحوذ تماما علي ثقة ضباط مجلس قيادة الثورة وأصبحوا يعتمدون عليه في التكييف القانوني لما يصدرونه من قرارات بل أنه تجاوز هذا الدور وأصبح يقف وراء أغلب قرارات الثورة المهمة ولعب هو وفتحي رضوان دورا بارزا في تشكيل وزارة محمد نجيب الأولي الذي تولي هو فيها نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية وأصبح منذ تاريخ تشكيل هذه الوزارة ٧ سبتمبر ١٩٥٢ إلي حين صدور الدستور المؤقت في ١٠ سبتمبر ١٩٥٣ هو الأداة التشريعية والتنفيذية الجبارة التي استخدمها مجلس القيادة لتحقيق انفراده الكامل بجميع السلطات فقد لعب " سليمان حافظ " دورا كبيرا في عملية إلغاء الدستور وحل الأحزاب وتمكين مجلس قيادة الثورة من الانفراد بجميع السلطات وعلي الرغم من كل ذلك فقد أرغم علي الاستقالة من جميع مناصبه في ١٩ يونيو ١٩٥٣ وعين علي سبيل الترضية مستشارا قانونيا لرئيس الجمهورية ولكن " عبد الناصر " أبعده نهائيا في ١٤ أبريل ١٩٥٤ وعاد للظهور مرة أخري ففي أثناء العدوان الثلاثي ١٩٥٦ أصر علي مقابلة " عبد اللطيف البغدادي " و " عبد الحكيم عامر " في مبني مجلس قيادة الثورة ليقدم لهما نصائحه لعلاج المواقف التي تتلخص في أن يتولي المقاومة الشعبية شخص محبوب مثل " محمد نجيب " وأن يتنحى عبد الناصر ويعود للجيش وعلي الفور تم القبض عليه وفي السجن تذكر حكمه المتنبي حين قال :" من جعل الضرغام بارزا ليصيد به تصيده الضرغام فيمن تصيده " بل قال في وسط حشد من زملائه المعتقلين " يا ولاد ربنا يسامحني انا صحيح وديت البلد فى داهيه ولكن بحسن نية فتعرض لتهكمات المعتقلين وسخريتهم" (مذكرات سليمان حافظ غير المنشورة)

(16) عبدالمنعم عبدالرؤوف، "أرغمت فاروق على التنازل عن العرش"، الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى، ١٩٨٨ .محمد أنيس وآخر، "ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ وأصولها التاريخية"، دار النهضة العربية، ١٩٦٩- محسن محمد، "سقوط النظام في ٤ أيام"، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٢.- أحمد عطية الله، "ليلة ٢٣ يوليه"، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٢

(17)لمزيد من التفاصيل عن مجلس قيادة الثورة وتكوينة وانتماءاتة راجع أحمد عطية الله، "ليلة ٢٣ يوليه"، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الأولى، ٩٨٢، رفعت سيد أحمد، "ثورة الجنرال جمال عبدالناصر"، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣.. محمد الجوادي، "مذكرات الضباط أحرار"، دار الشروق، الطبعة الأولي، ١٩٩٦ .جمال حماد، ٢٢ يوليه أطول يوم في تاريخ مصر"، كتاب الهلال، العدد ٣٨٨، أبريل -١٩٨٣،لواء مصطفى عبد لمجيد نصير وآخرين، "ثورة يوليه والحقيقة الغائبة"، لهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.

(18) عبد اللطيف البغدادي، "مذكرات عبداللطيف البغدادي"، المكتب المصري الحديث، القاهرة ١٩٧٧ الجزء الثاني ملاحق المذكرات –

(19) ضياء الدين بيبرس، "الأسرار الشخصية لجمال عبدالناصر"، مكتبة مدبولي، القاهرة،.1976 ضياء الدين بيبرس، "فتحي رضوان يروي أسرار حكومة يوليه"، مكتبة مدبولي. ١٩٧٧ جمال منصور، "في الثورة الدبلوماسية"، مركز

الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٨٩. محمد نجيب "كنت رئيساً لمصر"، المكتب المصري الحديث، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ . مذكرات سامى شرف سكرتير رئيس الجمهورية للمعلومات وأحد ضباط الثورة "جمال عبدالناصر

(٢٠) فمنذ منتصف عام ١٩٥٦م أصبح الجيش المصدر الرئيسى لشغل العديد من وظائف الدولة، والتى تشمل نواب رئيس الجمهورية ورؤساء الوزارة و الوزراء والمحافظين ووكلاء الوزراء والسفراء ومديرى الشركات ورؤساء البنوك، وهذا يعكس تغليب معيار "الولاء" و"الأمن" فى الاستعانة بهذه العناصر اللاسياسية. وقد ارتبط ذلك فى جانب منه بما عرف بالمفاضلة بين من يسمون بـ"أهل الثقة" و"أهل الخبرة"، وكان تفضيل أهل الثقة فى بعض الأحيان على أهل الخبرة ينطوى على تضحية بالخبرة والكفاءة من أجل ضمان أمن النظام واحتكاره للسياسة ونموذج اختيار واستمرار عبد الحكيم عامر فى قمة السلطة وعلى رأس القوات المسلحة ربما كان أبرز الأمثلة فى هذا الصدد.

- Iliya F. Harik, The Political Mobilization Of Peasants: A Study Of An Egyptian Community (Bloomington: Indiana University Press, 1974), P. 64.
- Binder, Leonard, "Political Recruitment And Participation" In Joseph La Polombara, Political Parties And Politicam Development, Princeton University
- Ibid, P. 228.
- Hassan Sharabi, Nationalism And Revolution In The Arab World, Wew Jersey D. Van, Nostrand Company Inc., 1966, P. 89.
- James Heaphy, The OrganizationOf Egypt, World Politics, Vol. XV, No. 111, January 1966, P. 187.

(٢١) وثائق قصر عابدين، الخاصة بثورة ٢٣ يوليه 1952. -وثائق لجنة كتابة تاريخ ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ . وثائق مجلس الوزراء المصري.-وزارة الثقافة، "النظارات والوزارات المصرية"،

Museum of the Revolution Command Council 1952
History and the building

July Revolution was not just an event in the modern history of Egypt; it was one of the most important and the most critical event in the Egyptian history during the Twentieth Century.

This study is presented as an attempt to focus on one of the most important places which witnessed the most important decisions of Egypt's modern and recent history.

The building of "the revolution leadership" setting this place was taken by its members as their meeting place. The room of the forty witnessed important decisions that changed the Egyptian history especially in the period from 1952 to 1971.